وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

النقدُ اللُّغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج (ت311هـ)

رسالةٌ تقدّم بها
حـافظ رشـيـد ظـفـير
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية / اللغة

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
مكي نومان مظلوم الدّليمي

صَفَرٌ

كانون الأول
1433 هـ
2012 م

مدخل

نشأت البلاغة والنقد جنبًا إلى جنبٍ ، وكانت نشأة البلاغة تتمثل في ملاحظة بيانية ، وأخرى في علم المعاني تذكر هنا وهناك ، ثمّ توسعت حتّى آلت إلى النقد[1] .

وتتمثل بذور البحث النقدي في الأحكام التي كان الشعراء وغيرهم يصدرونها ، وكانت قصة امرئ القيس وعلقمة الفحل ، وقصة النابغة الذبياني الذي كانت تُضرب له قُبة في سوق عكاظ وأسواق العرب التي كان الناس يجتمعون فيها فيُلقي الشعراء شعرهم ، والخطباء خطبهم وينقد بعضهم بعضًا ، تمثل بداية حسنة للنقد والبلاغة ، وبذورًا أثمرت أصولاً وقواعد بعد قرنٍ أو قرنين[2] ، إذ لم يكن هذا النقد الذوقي كافيًا لتكوين قواعد وأصول تفيد الناقد ؛ لاختفاء التعليل المُفصّل والمنهج الذي يسير عليه النقاد[3] .

فالأدب صناعة ، والبلاغة عناصر لهذه الصناعة ، والنقد كاشف لهذه العناصر في العمل الأدبي والحكم عليه[4] .

والبلاغة مع النقد يكونان سبيلاً واحدًا إلى فهم الأساليب والإجادة في فَنّي : المنظوم والمنثور ؛ لأنّ البلاغة لا تختلف إلاّ من حيث المعالجة وطريقة العرض ، أمّا موضوعها فواحدٌ هو الأدب ، أو الكلام الأدبي[5] .

وقد وصف الآمدي (ت370هـ) النقد بأنّه كالشعر يحتاج إلى ذوق وممارسة ودربة ، فالعلم والموهبة أساس النقد إذا توافر الذوق السليم والطبع الصافي تمّت أركانه ، وأصبح نقدًا موضوعيًا قوامه المعرفة والعلم والذوق الرفيع[6] .

---

(1) ينظر : النقد اللغوي في غريب الحديث لأبي عبيد (ماجستير) : 12 .
(2) ينظر : دراسات بلاغية ونقدية : 12 .
(3) ينظر : المعاني في ضوء القرآن : 11 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 13 .
(5) دراسات بلاغية ونقدية : 13 .
(6) ينظر : الموازنة : 389/1 .

ويرى الجرجاني (ت392هـ) أنّ النقد مهمة ليست باليسيرة ، فهي تحتاج إلى علم واسع وذوق رفيع وإنصاف ، والناقد رجل جمع بين العلم والذوق ،وهذا العلم واسع لا يقف عند اللغة ، أو الوزن ، أو الإعراب ، وإنّما يتجاوزه إلى غير ذلك من قضايا حيوية[1] .

فالنقد الأدبي هو : " عمل من الأعمال الأدبية تظهر فيها خلاصة المعارف والتجارب والمشاعر والثقافات التي عند الناقد الذي يضع النص الأدبي بين يديه ليفهمَهُ ويحلله ؛ ليقف على نواحي الجمال فيه ، ثمّ يُعبّر عن رأيه وحكمِهِ فيه "[2] .

أمّا النقد اللغوي الذي هو مدار دراستنا ، فيتبيّن عند البحث عن جذوره أنّه يتناول الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب[3] ، وقيام الدراسات القرآنية ونشاط الشعر والشعراء ، فكلّ ذلك ساعد على قيام حركة لغوية ونحوية ، نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول ، فالنقد اللغوي جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم ، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحرها ، والحفاظ على سلامتها ونقائها وتطورها[4] .

وعلى هذا فإنّ النقد اللغوي ساعد على تنقية اللغة العربية من الفساد الذي دخل إليها نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، والتأثر باللهجات العامية ، ودخول الألفاظ المتداولة لدى عامة الناس ، فالنقد اللغوي كان يسعى إلى صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وإلى سلامة اللغة وما يتعلّق بها ، وإلى صفاء الصورة الأدبية[5] .

أمّا النقد اللغوي عند الزجاج فنراه يتّسع ليشمل مجالات شتّى منها : نقد القراءات القرآنية ، ونقد المفسرين ، ونقد لغات العرب ، ونقد اللغويين .

---

(1) ينظر : الوساطة : 413 .

(2) المعاني في ضوء القرآن : 43 .

(3) ينظر : النقد عند اللغويين : 193 .

(4) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : 24 .

(5) ينظر : مقالات في تاريخ النقد : 65 ، والنقد اللغوي في غريب الحديث (ماجستير) : 14 .

وليس النقد مجردَ أحكامٍ يُطلقها الناقد ، وإنّ النقد الصحيح هو الذي يستند إلى أصولٍ ومنهج[1] .

والزجاج أحدُ العلماء النقّاد الذين اختطّوا لأنفسِهِم منهجًا في نقده اللغوي على الرغم من أنّه لم يؤلف كتابًا خاصًّا بذلك شأنه شأن غيره من النقاد ، وكان منهجُهُ موضوعيًا بعيدًا عن التعصب ، يتّسم بالعدالة ، وكان خلقه النقدي يكتنفُهُ التحفظ من الذم أو التهكم مصحوبًا بالجرأة في بعض الأحيان إلاّ أنّ جرأته في الأحكام التي يُطلقها أقلّ بكثير من تحفظه في تلك الأحكام . فمن الموضوعية في أحكامه النقدية نقده لقراءات بصرية ، ولا سيّما نقده لأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)[2] .

ومن تواضعه أنّه عندما لا يرتضي قراءة قرآنية ، أو مسألة لغوية ، أو لا يجد لها وجهًا أو تعليلاً يقول : " لا أعرف لهذا مخرجًا "[3] ، أو " لستُ أعرفُ ما وجه ذلك "[4] ، فهو لا ينكرها ، ولا يردّها بشيءٍ يبطلها به ، بل يُظهر عدم العلم بوجهها ، وقد يحصر الزجاج عدم الجواز برأيه الخاص من دون أن يُطلق الحكم بشكلٍ عامّ كقوله : " ولا هي عندي جائزة "[5] ، أو " وهذا القول عندي ليس بجائز "[6] ، وغيرها من العبارات التي توحي بتواضعه وموضوعيته في إطلاق الأحكام النقدية .

ويُلاحظ على منهج الزجاج في النقد أنّه غالبًا ما يتحرج من ذكر أسماء الذين ينقدهم ، ويكتفي بذلك في عبارات ، مثل : (قُرئت) ، أو (قرأ بعضهم) ، أو (وقيل) ، أو (وجاء في التفسير) ، أو (قيل في تفسيرها) ، أو (وهي لغة) ، وغيرها من العبارات المبنية للمجهول ، إلاّ أنّه يُصرّح في مواضع أخرى بأسماء من يَنْقُد ، فكان منهجه في ذكر المنقودين غير مستقر ، كما يُلاحظ على منهجه في النقد أنّه في الغالب لا يُشير إلى أسماء كتب العلماء الذين أخذ عنهم ، أو الذين ناقش أقوالَهم ، الأمر الذي دفع

---

(1) ينظر : محاضرات في تاريخ النقد عند العرب : 14 .

(2) ينظر : الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو (ماجستير) : 101 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 90/3 .

(4) المصدر نفسه : 305/2 .

(5) المصدر نفسه : 152/1 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 189/1 .

بعض الباحثين إلى التسرع في إطلاق الحكم عليه في هذا الموضع ، فذكر بعضهم أنّ الزجاج لم يُصرّح أو يُشرْ إلى اسم أيّ كتابٍ قطّ في معانيه[1] .

وهذا الكلام غير دقيق ، إذ إنّ الزجاج وإن كانت السمة الغالبة على منهجه عدم التصريح بأسماء كتب العلماء ، إلاّ أنّه صرّح باسم كتابين في معانيه ، وأشار إشارةً إلى كتابين أيضًا ، فقد صرّح بكتاب التفسير ونسبه إلى الإمام أحمد بن حنبل (ت233هـ) وذلك بقوله : " روينا عن أحمد بن حنبل (رَحِمَهُ الله) في كتابه (كتاب التفسير)[2] ، وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه "[3] .

أمّا الكتاب الآخر الذي صرّح باسمه فهو كتاب (الأضداد) ونسبه إلى نفسه ، وذلك عندما نقد من قال : إنّ معنى (الرجاء) في قوله تعالى :﴿ □ □□ □ □ ﴾ [العنكبوت : 5] ، معناه : الخوف ، فردَّ الزجاج ذلك بقوله : " فأمّا من قال : إنّ معناه الخوف ، فالخوف ضدّ الرجاء ، وليس في الكلام ضدٌّ ، وقد بيّنا ذلك في كتاب الأضداد "[4] .

وقد أغفلت كتبُ التراجم ذلك الكتاب ، كما أهمل ذكره من ترجم للزجاج من المحدثين وممن عُنوا بظاهرة الأضداد* ، وأمّا الكتب التي أشار إليها فقد ذكر إشارةً إلى كتاب الخليل (ت175هـ) ، وذلك بقوله : " وفي كتاب الخليل (الخمط) شجرُ الأراك "[5] ، وكذلك جاء معنى (الخمط) في كتاب (العين)[6] ، وهذا يعني أنّه يؤيّدُ نسبة العين إلى الخليل[7] .

---

(1) ينظر : الدراسات النحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : 12 .

(2) ينظر : الفهرست : 281 ، وطبقات الحنابلة : 8/1 ، وهذا الكتاب مفقود .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 8/4 .

(4) المصدر نفسه : 160/4 .

* وهذا الكتاب مفقود .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 249/4 .

(6) ينظر : العين (خمط) : 227/4 .

(7) انقسم العلماء بشأن نسبة كتاب العين إلى الخليل ثلاثة أقسام : طائفة أيّدت نسبته إليه ومنهم المبرد وابن درستويه ، وطائفة أخرى أنكرت نسبة العين إليه ومنهم : النضر بن شميل

وأشار الزجاج أيضًا إلى كتاب سيبويه ، وذلك عندما بيَّن الإبدال الواقع في لفظة (مزدجر) فقال : " فهذا لا يفهمهُ إلاّ من أحكمَ كلَّ العربية ، وهذا في آخر كتاب سيبويه "[1] ، ونجد مصداقَ ذلك أنّ سيبويه ذكر الإبدال في (ازدجرَ) في آخر (الكتاب)[2] .

وتبرز أهمّ الملامح المنهجية للزجاج في نقده اللغوي من خلال أهمّ المعايير التي يستند إليها في النقد ، وكذلك من خلال أساليبه النقدية ، إذ إنّ ذلك سيبرز دقة منهجه في النقد اللغوي ، وبناءً على هذا سيُقسَّم هذا الفصل على مبحثين اثنين :

المبحث الأول : معاييره في النقد .

المبحث الثاني : أساليبه في النقد .

المعايير التي يستند إليها في النقد اللغوي

لم يكن الزجاج جاريًا وراء هواه في نقده اللغوي ، بل كان يتبعُ منهجًا علميًا واضحًا ودقيقًا ، يقومُ على أصول النحو وأحكامه ، كالسماع ، والإجماع ، والقياس واستصحاب الحال ، فضلاً عن اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة المادة المنقودة التي يجري البحث فيها ، منها الاستدلال العقلي ، ومراعاة اللفظ أو المعنى ،

والأخفش الأوسط ، وطائفة ثالثة وقفت موقفًا وسطًا ومنهم : ثعلب والسيرافي ، وقد استقصى ذلك الخلاف الدكتور حسين نصار ، ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : 219 – 230 ، وبذلك يكون الزجاج في صفّ المؤيدين إلى جانب شيخه المبرد .

(1) معاني القرآن وإعرابه : 85/5 .

(2) ينظر : 249/4 .

والاستدلال بالأولوية ، وعدم النظير وغيرها ، " وهو ذات المنهج العلمي الذي قامت عليه الدراسات النحوية "[1] ، ذلك أنّ النحوي أو اللغوي حين يُبدي رأيًا في مسألة من المسائل ، أو يُجيزُ وجهًا ، أو يردُّ عالمًا آخر ، أو ينتصر لعالمٍ لا يمكن أن يفعل ذلك جريًا وراء هواه ، وبمعزل عن أصول النحو وقواعده[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المعايير التي سنوردها هي معايير عامة لنقدهِ ، إذ إنّ ثمةَ معايير أخرى خاصة في نقده للقراءات سنوردها في موضعها ، وفيما يأتي أهم المعايير التي استند إليها الزجاج في نقده :

أولاً : الاستدلال بأصول النحو

1- السماع (النقل)

يعدُّ السماع المصدر الأول من مصادر الاحتجاج ، وعليه اعتمد اللغويون والنحويون في استقراء اللغة وتقعيدها ، واستنباط القواعد والأحكام التي يُستعان بها عند توجيه الكلام للبرهنة على صحته أو خطئِهِ[3] .

والمقصود بالسماع : " هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[4] ، ويَدخل في حدِّهِ " ما ثبت في كلام العرب من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسن بكثرة المولِّدين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلٍّ منها من الثبوت "[5] .

إذن هناك ثلاثة مصادر للسماع هي : القرآن الكريم وقراءاته ، وحديث النبي محمد (ﷺ) ، وكلام العرب من الشعر والنثر ، وهي على النحو الآتي :

أ- القرآن الكريم وقراءاته :

1- القرآن الكريم

---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرّد : 22 (مقدمة المحقق) .

(2) ينظر : المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة (أطروحة) : 313 .

(3) ينظر : النقد النحوي عند ابن يعيش (ماجستير) : 13 .

(4) الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

(5) الاقتراح : 21 .

لا شكَّ أنّ القرآن الكريم من أوثق مصادر السماع وأقواها في الاحتجاج وتثبيت قواعد اللغة ، فقد تكفَّل الله سبحانه وتعالى بحفظه ، إذ قال :﴿ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﴾ [الحجر : 9] ، وقد تكفّل بجمعه وقراءته فقال :﴿ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﴾ [القيامة : 17] ، ولم يَثبُت أنّ أحدًا من اللغويين قد تعرّض لشيءٍ مما أُثبتَ في المصحف الشريف بالنقد أو التخطئة[1] ، بل هو " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[2] ؛ لأنّ من سماته العظيمة التواتر ، وكلّ ما كان من القرآن فيجب أن يكون متواترًا في أصله وأجزائه[3] .

ويُعَدُّ القرآن الكريم من أهمِّ معايير النقد اللغوي ؛ لأنّه " يُرجَعُ إليه في معرفة خطأ القول من صوابه "[4] .

والزجاج عَوَّلَ على النص القرآني في استدلالاته النقدية ؛ لتثبيت القواعد وتقريرها ، أو ترجيح حكم على حكم آخر ، فاحتجّ به في غير موضع[5] ، ومن ذلك تخطئته من قال : إنّ (الميِّت) بالتشديد وكسر الياء لما لم يَمُتْ ، و (المَيْت) بسكون الياء لما قد مات ، قال الزجاج : " وهذا خطأٌ إنّما (ميِّت) يصلح لما قد مات ولما سيموت قال الله (ﷻ) : ﴿ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﴾ [الزمر : 3] "[6] .

واحتجّ الزجاج بالنص القرآني عندما ردَّ قولَ أبي عبيدة (ت210هـ) في معنى قوله تعالى :﴿ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﴾ [الأحزاب : 30] ، الذي ذكر أنّ معناه : يُعَذّب ثلاثة أعذبة[7] ، قال الزجاج : " وهذا القول ليس بشيء ؛ لأنّ معنى ﴿ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ

(1) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : 17 ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : 350.
(2) معاني القرآن (الفراء) : 14/1 .
(3) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 266/1 .
(4) المصدر نفسه : 16/1 .
(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 144/2 ، 184 ، 281 ، 415/3 .
(6) معاني القرآن وإعرابه : 144/2 .
(7) ينظر : مجاز القرآن : 136/2 .

﴿ يُجعل عذاب جرمها – كعذاب جرمين والدليل عليه ﴿ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﴾ [الأحزاب : 31] فلا يكون أن تُعطى على الطاعة أجرين ، وعلى المعصية ثلاثة أعذبة "[1] .

2- القراءات القرآنية

قسَّم العلماء القراءات على ثلاثة أقسام : متواترة ، وآحاد ، وشاذة ، فالمتواترة : هي القراءات السبع ، والآحاد : الثلاثة المتممة لعشرها ، ثمّ ما يكون من قراءات الصحابة (ﷺ) مما لا يوافق ذلك وما بَقِيَ فهو شاذ ، والشاذة بعد ذلك ما تخلفت عن شرط أو أكثر من شروط القراءة الصحيحة[2] ، وهي حجة كلّها ، قال السيوطي : " كلُّ ما ورد أنّه قُرئَ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ولا يُقاس عليه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلمُ فيه خلافًا بين النحاة ، وإنْ اختُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه ... "[3] .

لذلك فإنّ القراءات تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، إن لم تكنْ في مرتبته من حيث توثيقها وصحتها[4] .

وقد دعا الدارسون المحدثون إلى أن يعتدّ البحث اللغوي والنحوي بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذّة في الاحتجاج ، وذلك يمثل التصور المنهجي السليم لما ينبغي أن يكون عليه نحونا العربي ؛ لِما للنصوص القرآنية من مكانة في حياة أبناء هذه اللغة بمختلف جوانبها ومنها الجانب اللغوي ؛ لذا فعلى النحويين الذين يُقّعدون القواعد ألاَّ

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 226/4 .

(2) ينظر : النشر في القراءات العشر : 10/1 ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : 19 – 20 ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : 352 .

(3) الاقتراح : 36 .

(4) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : 225 ، والدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : 141 .

يُهملوا ، أو يُقللوا من شان هذه النصوص التي حفظها الله تعالى ، وعُني بها علماء الأمة عناية كبيرة[1] .

وكانت للزجاج عناية كبيرة بالقراءات القرآنية ، إذ هي إحدى معاييره في النقد ولكن احتجاجه بها ليس مبنيًا على نوعها ، وهل هي متواترة أم من الآحاد أم من الشواذ ؟ ؛ لأنّ للزجاج شروطًا للقراءة الصحيحة ، فما وافقت شروطه قَبلها واحتجّ بها سواءٌ أكانت متواترةً أم آحادًا أم شاذة ، وإن خالفت تلك الشروط فهي مردودة وإن كانت متواترة ، وسيأتي الحديث عن تلك الشروط في نقده للقراءات القرآنية .

ومن احتجاج الزجاج بالقراءات القرآنية ما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ □ □ □ ﴾ [غافر : 15] ، فذكر أنّه يجوز أن يكون النبي (ﷺ) يُنذرُ بالذي يوحى إليه يوم التلاق ، ويجوز أن يكون الله (ﷻ) يُنذر يوم التلاقي ، ثمّ رجَّحَ القول الأول (أي النبي (ﷺ)) ووصفه بأنّه الأجود ، ثمّ قال : " والدليل على ذلك أنّه قُرِئَ (لِتُنذر يوم التلاق)[2] بالتاء "[3] .

واحتجَّ الزجاج بالقراءة القرآنية وذلك عندما نقد بناء الفعل (نَقَمَ – ينقمُ) في بعض لغات العرب بينَ (فَعِلَ – يَفعَل) من الباب الرابع ، وبين (فَعَل – يَفعِل) من الباب الثاني ، وذلك بقوله : " ويُقال : نَقَمتُ أنقِمُ ، ونَقِمتُ أنقَمُ ، والأجود نَقَمتُ أنقِمُ ، والقراءة ما تنقِمُ[4] ، وهي أفصح اللغتين "[5] .

ب- الحديث النبوي الشريف

---

(1) ينظر : البحث النحوي المعاصر في العراق : 56 .

(2) قرأ نافع وابن عامر (لتنذر) بالتاء ، وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لينذر) بالياء ، ينظر : السبعة في القراءات : 544 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 369/4 .

(4) وهي قراءة الجمهور (وما تنقم منا إلاّ أن آمنا بآيات ربنا ...) [الأعراف : 126] ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 255/1 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 367/2 .

يُعدُّ الحديث الشريف الأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعد كلام الله (ﷻ)[1] ، ويُراد بالحديث الشريف كلام الرسول الكريم محمد (ﷺ) وما ينضمُّ إليه من عبارات توضح أقوالَهُ وأفعالَهُ وأخبارَهُ[2] .

واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف بين مُجَوِّزٍ ومانعٍ ومتوسط بين هذين القسمين ، وقد ذكر ذلك التقسيم عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) ، فجعل لموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ثلاثة أقسام : قسم جوّز الاحتجاج به مطلقًا كابن خروف (ت609هـ) ، وابن مالك (ت672هـ) ، والرضي (ت686هـ) ، وقسم منع الاحتجاج به وعلى رأسهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، وقسم ثالث توسّط بين هذين القسمين ، إذ يرونَ صحة الاستشهاد بما ثبت لفظه عنه (ﷺ) ، أمّا ما لم يثبت لفظه فدونَ ذلك وهو مذهب الشاطبي (ت590هـ) والسيوطي (ت911هـ)[3] ولا نريد التفصيل في حجج المانعين والمُجوِّزين ، إذ أطال الباحثون الحديث في ذلك ، لكن بعض المحدثين أثبت أنّ تقسيم البغدادي هذا لا يقوم على أساس سليم ، والصحيح في ذلك أنّ النحاة احتجّوا بالحديث الشريف بلا استثناء[4] .

وهذا " الذي ينبغي أن تكون عليه المؤلفات اللغوية والنحوية المعاصرة ، فعليها ألاّ تُهمل الحديث النبوي ، أو أن يمرَّ عليه مؤلفوها مرورًا عابرًا ، بل عليهم أن يستزيدوا منها ، وبذلك نُعيد للحديث النبوي منزلته التي استُلبت منه في البحث النحوي "[5] .

وكان الزجاج أحد اللغويين والنحويين الذين احتجّوا بالحديث الشريف ، ومن وجوه احتجاجه أنّه جعله معيارًا يستند إليه في أحكامه النقدية ؛ لإثبات صحتها ، فمن

---

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو : 61 .

(2) ينظر : ابن الضائع وأثره النحوي (دكتوراه) : 106 .

(3) ينظر : خزانة الأدب : 9/1 – 15 .

(4) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : 78 وما بعدها ، 189 وما بعدها ، والبحث اللغوي عند العرب : 39 ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : 358 .

(5) البحث النحوي المعاصر في العراق : 68 .

ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ [الأنعام : 6] ، ذكر الزجاج قولَ العلماء في معنى (القَرْن) فمنهم من قال : ثمانون سنة ، وقيل : سبعون سنة ، ولكن الزجاج خالف تلك الأقوال واختار أنْ يكونَ معنى (القَرن) : أهل مُدةٍ كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أهل العلم قَلَّتْ السنون أم كَثُرَت وأدلى بحجته في ذلك فقال : " والدليل على هذا قول النبي (ﷺ) : خيركم قَرْني ، أي أصحابي (رحمة الله عليهم) ، ثمّ الذين يلونَهم (يعني التابعين) ، ثمّ الذين يلونَهم[1] (يعني الذين أخذوا عن التابعين) "[2] .

ومن احتجاجه بالحديث الشريف أيضًا ما ذكره من لغات في (جبريل) فذكر (جبريل) ، و (جَبْرَئيل) ، و (جَبْرَأَلٌّ) بحذف الياء وإثبات الهمزة ، و (جبرين) بالنون ، ورجّح لغة (جَبرئَيل) بفتح الجيم والهمزة ، ووصفها بأنّها أجود اللغات ، ثمّ علّل حكمه النقدي بقوله : " لأنّ الذي يُروى عن النبي (ﷺ) في صاحب الصور جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ، هذا الذي ضبطه أصحاب الحديث "[3] ، وتبيّن أنّ كتب الحديث رَوَتْ خلافَ ما ذكره الزجاج ، إذ ورد هذا الحديث بلفظ (جبريل)[4] .

ج- كلام العرب : وهو على قسمين : شعر ونثر :

1- الـشــعـــر

عُنِيَ علماء العربية عناية كبيرة بالشعر ، فكان له النصيب الأكبر والأوفر من بين الشواهد ، فقد اتّخذه العلماء مادةً أساسية لبناء قواعدهم وتثبيت أحكامهم[5] ، فهو : " ديوان العرب ، وبه حُفِظَت الأنساب ، وعُرِفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمت اللغة ، وهو

---

(1) ينظر : صحيح البخاري : 938/2 ، وصحيح مسلم : 1963/4 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 229/2 .

(3) المصدر نفسه : 179/1 .

(4) أخرجه أحمد بن حنبل والحاكم ، ينظر : مسند أحمد : 246/3 ، والمستدرك على الصحيحين : 291/2 .

(5) ينظر : الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : 165 .

حجةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله – جلَّ ثناؤهُ – وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته والتابعين "[1] .

ومما يدلّ على عناية علماء العربية بالشعر أنّ كلمة (شاهد) تخصصت فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط[2] ، إذ استقرى العلماء من واضعي أصول العربية أحكام اللغة وقواعد النحو والصرف ، واتّخذوه دليلاً وحجةً على سلامة التعبير من اللحن والخطأ ، وشاهدًا على استعمال الفصيح في الكلام ، والدقيق من الاستعمال اللغوي ، والصحيح من التراكيب والألفاظ[3] .

وقد قسّم علماء العربية الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم في علوم اللغة على أربع طبقات هي :

الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين الذين لم يُدركوا الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام وقالوا فيهما شعرًا كلَبيد وحسّان .

الثالثة : طبقة يُقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل .

الرابعة : طبقة المولّدين ويُقال لهم : المُحدثون ، وهم الذين اختلطوا بشعوب الأمم الأخرى من الفرس والروم والأقباط وغيرهم منذ قيام الدولة العباسيّة بعد النصف الأول من القرن الثاني للهجرة كبشار بن بُرد وأبي نُواس ، ومن جاء بعدهم[4] .

والإجماع منعقد على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، أمّا الإسلاميون فالصحيح الاستشهاد بكلامهم ، وأمّا الشعراء المولّدون فقيل : يُستشهد

---

(1) الصاحبي : 275 .

(2) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : 31 .

(3) ينظر : طبقات فحول الشعراء : 24/1 .

(4) ينظر : الاقتراح : 144 ، وخزانة الأدب : 5/1 – 6 .

بكلام من يُوثق به منهم ، إلاّ أنّ الراجح من أقوال العلماء عدم الاحتجاج بكلامهم مطلقًا[1] .

واعتمد الزجاج اعتمادًا كبيرًا على الاستشهاد بالشعر في توجيه كثير من المسائل اللغوية والنحوية وإثبات قواعدها ، وقد استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى ، أمّا الرابعة وهي طبقة المولّدين فلم يستشهد بشعر أحدٍ منهم[2] .

وجعل الزجاج الاستشهاد بالشعر العربي معيارًا لنقده اللغوي ، فقد احتجَّ به لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة[3] ، ففي نقده للقراءات في قوله تعالى : ﭽ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [آل عمران : 146] ، ذكر الزجاج أنّ في (كأيّن) لغتين قُرِئَ بهما[4] ، هما : (كأيِّن) بتشديد الياء ، و (كائن) على وزن (فاعل) ووصف القراءتين بالجودة والبلوغ ، ولكنّه رجّح قراءة (كائن) فقال : " وأكثر ما جاء الشعر على هذه اللغة ، قال جرير[5] :

وكائن بالأباطحِ من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هو المُصابا "[6]

ومن احتجاجه بالشعر أيضًا ما ذكره في معنى قوله تعالى : ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭽ [مريم : 71] ، فقد رجّح أن يكون معنى الورود في هذه الآية ليس الدخول ، ووصف ذلك بالجودة ، ثمّ قال : " وفي اللغة : وردتَ بلدَ كذا وكذا : إذا أشرفتَ عليه دخلته أم لم تدخلهُ ، قال زهير[7] :

فلمّا وردْنَ الماءَ زُرقًا جِمامُهُ وضَعْنَ عِصيَّ الحاضر المُتخيِّمِ

المعنى : بلغنَ إلى الماء ، أي : أقمنَ عليه "[8] .

---

(1) ينظر : الاقتراح : 144 ، وخزانة الأدب : 6/1 .

(2) ينظر : الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : 166 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 63/1 ، 475 ، 26/2 .

(4) قرأ ابن كثير (كائن) ، وقرأ الباقون (كأيّن) ، ينظر : حجة القراءات : 174 – 175 .

(5) ينظر : ديوانه : 244/1 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 475/1 .

(7) شرح ديوان زهير : 39 .

(8) معاني القرآن وإعرابه : 342/3 .

ويتبيّن من احتجاج الزجاج بالشعر أنّ الشاهد الشعري المجهول القائل لا يعول عليه ، فقد جعل ذلك معيارًا لنقده اللغوي ، ففي قوله تعالى :﴿ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ﴾ [القيامة : 40] ، اختار الزجاج في (يُحيي) أن تكون بياءين ظاهرتين ، ولم يُجِزْ (يحيّ) بياء واحدة مشددة مدغمة ، وأبطل حجة من أجاز ذلك بقوله : " وأجاز بعضهم[1] يُحيّ بياء واحدة مشددة مدغمة ، وذكر أنّ بعضهم أنشد[2] :

وكأنّها بين النساء سبيكةٌ تمشي بسُدّة بيتِها فَتُعِيّ

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر ؟ ومن أيِّ القبائل هو ؟ وهل يؤخذ بشعره أم لا ؟ ما كان يضرّه ذلك ، وليس ينبغي أن يُحملَ كتابُ الله على (أنشدني بعضهم) ، ولا على بيتٍ شاذّ لو عُرِفَ قائلُهُ ، وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز ، وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر "[3] .

2- النثر

المقصود بالنثر : ما جاء في كلام العرب من نادرة أو مَثَل أو نحوهما ، وتأخذ في الاستشهاد بها مكانة الشعر وشروطه ، ثمّ ما نُقِلَ عن بعض الأعراب ، ومن يُستشهد بكلامهم في حديثهم الذي لا يشترط فيه من التأنق والذيوع ما تحقق في الأصناف المتقدّمة الذكر[4] .

وكما قسّم علماء العربية الشعر على الذين يُحتجُّ بشعرهم ، فإنّهم ذكروا بيئات الفصاحة والقبائل التي تؤخذ منها اللغة ، والقبائل التي لا يُؤخذ منها لأسباب المجاورة والاختلاط[5] .

---

(1) أجاز ذلك الفراء ، ينظر : معاني القرآن : 412/1 ، 365/3 .

(2) لم أقف على قائله ، وذكر الأزهري أنّ الفراء أجاز الإدغام في هذا الموضع وأنشد هذا البيت ، وقال : " والقياس ما قال أبو إسحاق " تهذيب اللغة (يحيي) : 165/3 ، وينظر : لسان العرب (حيا) : 211/14 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 418/2 .

(4) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : 50 ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : 361.

(5) ينظر : الحروف : 147 ، والاقتراح : 19 – 20 .

ومثلما عُني الزجاج بكلام العرب من المنظوم ، فإنّه عُني أيضًا بالمنثور ، ولم تكن عنايته مقتصرة على الاستشهاد به في بيان المعنى والتفسير ، بل تعدّى ذلك ليجعلَهُ معيارًا من معاييره النقدية ، فقد استدلّ به لتثبيت أحكامِهِ في أكثر من موضع[1] ، ومن ذلك ما ذكره من أوجه في (بُرءاء) في قوله تعالى :ﭽ ﮈ ۀ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ [الممتحنة : 4] ، فقد ذكر فيها أربعة أوجه : (بُرءاء) على فعلاء مثل : ظريف وظرفاء ، وهو الوجه الجيد ، و (بُراء) ، و (بَرَآء) بالمدّ ، وأجاز أيضًا الوجه الرابع وهو (بَراء) بفتح الباء ، واستدلّ على ذلك بقوله : " لأنّ العرب تقول : أنا البَراءُ منك "[2] ، فاستدلّ على جواز فتح الباء بما سَمِعَ من كلام العرب المنثور .

ومن استدلالاته بالمنثور من كلام العرب ما ذكره في تصويبه لدلالة لفظة (هَرِفَ) فقد خطّأ العامة في استعمالها لما يتعجّل من الثمار وغيره ، بل هي كلمة نبطئة ، والصواب عنده أن يُقال : (بَكَّرَ) واستدلّ على ذلك بقوله : " وإنّما تقول العرب في مثل ذلك : قد بَكَّرَ ، ويسمّى ما يكون منه الباكورة "[3] .

2- القيـــــاس

المقصود بالقياس هو : " الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[4] ، أو هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[5] ، أو هو : " حمل مجهول على معلوم ، وحملُ ما لم يُسمعْ على على ما سُمِعَ ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ، ووعتهُ من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفت أو سُمِعَت "[6] .

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 54/3 ، 341 ، 138/5 .

(2) المصدر نفسه : 157/5 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 409/1 .

(4) الحدود في النحو (الرماني) : 38 .

(5) الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

(6) في النحو العربي نقد وتوجيه : 20 .

ولا تخفى أهمية القياس في اللغة ؛ لأنّه من أبرز الأدلة فلا يحقُّ لأحدٍ إنكاره ، إذ ليس من المعقول أن يكون كلامُنا كلّه بمفرداته وتراكيبه واردًا أو مسموعًا عن العرب[1] ، " ولولا القياس لاضطربت اللغة ، واختلفت التراكيب ، وأدّى الأمر إلى فوضى "[2] .

وللنقد اللغوي صلة وثيقة بالقياس ، فعند ظهور النحو واستنباط قواعد العربية وأصولها ، وُجِدَتْ لغات لبعض العرب تفارق تلك القواعد والأصول ، فبرز النقد اللغوي ، أو ما يُعرف بمسألة التخطئة والتصويب[3] ؛ لرَدِّ تلك اللغات وتوجيهها .

وقد أورد بعض المحدثين طائفة من الخلافات بين النحاة والشعراء التي نشبت بسبب قياس النحاة وحكمهم على بعض الأبيات الشعرية بالخطأ ، ولا سيّما خلاف الفرزدق (ت بعد110هـ) مع أبي إسحاق الحضرمي (ت205هـ) ، وقد عُرِفَ عنه أنّه أولُ من بعج (بَسَط) النحو ومدَّ القياس ، فلم يجد الفرزدق ما يُنجيه من نقد الحضرمي إلاّ الهجاء ، فمضى ينال منه بلاذع السباب ، وكذلك الخلاف الذي استعر بين ابن خالويه (ت370هـ) والمتنبي (ت354هـ) ، والذي أدّى إلى الضرب بسبب حدَّته[4] ، فأساس تلك الخلافات خروج الشعراء في لغتهم عن قياس العربية .

وكما كان للسماع قبائله وزمانه ومكانه ورواته وتفاوته بين الكَثْرة والقلّة ومعياره النقدي ؛ لتنقية اللغة مما لم تستعمله العرب وجرى على ألسنة الناس ، فإنّ للقياس كذلك رجاله الذين حكّموه فيما اطّرد من الظواهر اللغوية ، وكان أول الأمر مقترنًا بالسماع حتّى قام الخلاف فيما سُمِعَ عن العرب بين البصريين والكوفيين ، ونُقِلَ إليه ما ليس منه ، فأصبح قوانين وأصولاً بعد أن كان وسيلة منهجية ، لكنّه في كلتا حالتيه بَقِيَ معيارًا نقديًا يُحتكم إليه ؛ ليُبيّن لنا ما يُقبل وما يُرفض[5] .

---

(1) ينظر : في أصول النحو : 79 .

(2) القياس في النحو العربي (الزبيدي) : 136 .

(3) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : 154 .

(4) ينظر : بغية الوعاة : 529/1 ، النقد اللغوي عند العرب : 154 – 155 .

(5) ينظر: القياس في النحو العربي (الزُبيدي) : 136 .

إذن فالقياس يُعدُّ من أهم معايير النقد اللغوي ، وتبرز تلك الأهمية من خلال مصطلحات النقد التي ارتبط معظمها بالقياس ، ويشمل ذلك مصطلحات القبول والردّ ، أو ما تسمّى بـ (الجودة والرداءة) فأغلب المصطلحات التي يُطلقها النقاد في أحكامهم النقدية – كقولهم : حسن ، جائز ، له وجه ، خطأ ، غير جائز ، ضعيف ، أقوى ، أجود – يعنون بذلك جودتها وجوازها ، أو رداءتها وعدم جوازها في القياس[1] ، مما يُبيّن الأثر الفعّال الذي يتجلى للقياس في معايير النقد اللغوي .

وعُنِي الزجاج في معانيه عنايةً كبيرة بالقياس إيمانًا منه بما أضافه ذلك الدليل إلى العربية من نموٍ وتطور ، فركن إليه في كثيرٍ من المسائل ، ولم يكتفِ بالرجوع إليه ببيان معنى أو إعراب أو تفسير ، وإنّما تجاوز ذلك ليَعدَّهُ من أبرز معاييره في النقد ، فجاءت أغلب مصطلحاته النقدية وأحكامه في هدى القياس ، وستُبيّن تلك الأحكام من خلال أساليبه في النقد .

فقد احتجّ الزجاج بالقياس لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة جدًّا[2] ، ومن ذلك نقده مَن أبدل ضمة الواو في(اشتروا) همزة من قوله تعالى :﴿ ﴾ [البقرة : 16] ، ووصف ذلك بأنّه غلط ، وعلّل ذلك الحكم بقوله : " لأنّ الواو المضمومة التي تُبدل منها همزة إنّما يُفعل بها ذلك إذا لزمت ضمتها نحو قوله (ﷻ) : ﴿ ﴾ [المرسلات : 11] ، إنّما الأصل (وقتت) ، وكذلك ادوَّر إنّما أصلها : أدوُر ، وضمة الواو في قوله : (اشتروا الضلالة) إنّما هي لالتقاء الساكنين "[3] .

ومما اعتمد فيه على القياس أيضًا نقده للغة أهل الحجاز في همزتي (أأنذرتهم) في قوله تعالى :﴿ ﴾ [البقرة : 6] ، فأهل الحجاز لا يُحققون واحدة منها ، وحكم الزجاج على ذلك بالخطأ ؛ لأنّ في ذلك جمعًا بين ساكنين من جهة ، وأنّه أبدل من همزة متحركة قبلها حركة ألفًا والحركة الفتح فأدلى الزجاج بقياسه في ذلك فقال : " وإنّما حقّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أن تُجعل بين بين ، أعني بين

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 136 – 159 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 40/1 ، 41 ، 50 ، 52 ، 70 ، 81 ، 340/2 ، 418 – 419 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 91/1 – 92 .

الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، فتقول في (سأل) : (سال) ... بين بين ، وهذا في الحكم واحد "[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ للقياس في القراءات القرآنية خصوصيةً عند الزجاج ، فإنّه يُبيّن وجهه في العربية إلاّ أنّه لا يستند إليه إذا تعارض مع شرط من شروط القراءة الصحيحة ، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى .

3- الإجمـــــاع

يُعَدُّ الإجماع الدليل الثاني من أدلة الصناعة ، والمُراد به : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ، وإنّما يكون هذا الإجماع حجةً إذا لم يُخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، فإن كان ذلك فلا يَحقُّ لأحدٍ بعده أن يَقْدِمَ على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدّم نظرها إلاّ بعد إمعان وإتقان ؛ لأنّ النحو علمٌ منتزعٌ من استقراء اللغة ، فكلُّ من استدرك بثاقب فكره ، وسعة اطّلاعه ، وامتلك آلة هذا العلم جاز له الاجتهاد والإقدام على مخالفتهم ، ولا يمتنع عليه أن يذهبَ مذهبًا آخر يخالف ما عليه الجماعة إذا استدلّ بدليلٍ معتذر ، واستشهد لذلك بشواهد وحجج واضحة بيّنة متفق عليها بين العلماء[2] .

وقد اعتنى الزجاج بالإجماع عناية كبيرة ، فاحتجّ بالإجماع واعتدَّ به ، وعباراته في الدلالة عليه منوعة وصيغه متعددة ، فقد عبّر عنه بـ (جميع النحويين)[3] ، و (بالإجماع)[4] ، و (وهو إجماع)[5] ، و (إجماع القُراء)[6] ، و (إجماع النحويين)[7] ، و (إجماع أهل اللغة)[8] ، و (إجماع الرواة)[1] ، و (إجماع المفسرين)[2] .

---

(1) المصدر نفسه : 78/1 .

(2) ينظر : الخصائص :190/1 – 191 ، والاقتراح : 187 – 188 ، وارتقاء السيادة : 55.

(3) معاني القرآن وإعرابه : 192/1 .

(4) المصدر نفسه : 342/3 .

(5) المصدر نفسه : 361/4 .

(6) المصدر نفسه : 135/1 ، 77/3 .

(7) المصدر نفسه : 288/1 ، 398 ، 46/4 .

(8) المصدر نفسه : 244/1 .

ويُلاحظ من عبارات الزجاج المتنوعة للتعبير عن الإجماع أنّها تكشف عن دقته في مناقشة المسائل ومذاهب العلماء فيها ، فإنْ كانت المسألة تتعلّق بقراءة احتجَّ بإجماع القُراء ، وإن كانت تتعلّق بمعنى كلمة أو أكثر احتجَّ بإجماع أهل اللغة ، وإن كانت متعلّقة بتفسير آية احتجَّ بإجماع المفسرين ، وأمّا إن كانت متعلّقة بالصوت أو الصرف أو النحو فإنّه يحتجُّ بإجماع النحويين .

فاحتجاج الزجاج بهذا الدليل كان فيه الشيء الكثير من الترتيب والتنسيق ، فقد راعى في ذلك تخصص العلماء ، وإن كان في مواضع قليلة يُطلق مصطلح (الإجماع) عامًّا .

ولم يكتفِ الزجاج باحتجاجه بالإجماع على ما يُبيّنُهُ من معنى أو تفسير أو قراءات أو ما يتعلق بعلوم اللغة ، وإنّما تجاوز ذلك ليَعدّهُ معيارًا يستند إليه في أحكامه النقدية لمذاهب العلماء ، فقد استند إليه في مواضع كثيرة[3] ، ومن ذلك ردّه لقول الكسائي (ت189هـ) في ماضي (يَوَدُّ) ، إذ قال : (وَدَدْتُ) بفتح الدال الأولى ، والصواب عند الزجاج : (وَدِدْتُ) بكسر الدال الأولى ، واتّهم الزجاج الكسائي بأنّه سَمِعَها ممن لا يجب أن يؤخذ بلغته ، وعلّل ذلك بقوله : " لأنّ الإجماع على تصحيح أَوَدُّ لا يكون ماضيه (وَدَدْتُ) فالإجماع يُبطل (وَدَدْتُ) "[4] .

ومن احتجاج الزجاج بالإجماع احتجاجه بالقراءة في قوله تعالى : **چ چ چچ** [آل عمران : 31] ، ذكر أنّ القراءة بإظهار الراء مع اللام ، وردَّ قولَ بعض النحويين الذين أجازوا إدغام الراء مع اللام في (يغفر لكم)[5] ، ووصف ذلك بأنّه خطأٌ فاحشٌ ، وذكر أنّ الراء حرفٌ مكررٌ ، فلو أُدغم في اللام ذهب ذلك التكرير ، ثمّ ثَبَّت

---

(1) المصدر نفسه : 317/3 .

(2) المصدر نفسه : 244/1 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 179/1 ، 124/2 ، 342/3 .

(4) المصدر نفسه : 179/1 .

(5) قرأ أبو عمرو وحدَهُ بإدغام الراء في اللام ، ينظر : الحجة في القراءات السبع : 80 .

ذلك الحكم بقوله : " وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم "[1] ، أي : إجماعهم على خلاف ما ذكر بعض النحويين الذين نقدهم .

4- استصحاب الحال

المقصود باستصحاب الحال هو : " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر : إنّما كان مبنيًا ؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنّ ما يُعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء "[2] ، وهو من أدلة النحو المعتبرة[3] ، إلاّ أنّه أضعف الأدلة ، يقول أبو البركات الأنباري (ت577هـ) : " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجِدَ هناك دليل "[4] ، أي : إذا كان هناك دليل آخر يستغنى عن استصحاب الحال ، وكذلك إذا تعارض مع دليل آخر من السماع أو القياس فيُرجح على استصحاب الحال ، وهذا ما نصَّ عليه العلماء بقولهم : " إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من السماع أو القياس فلا عبرةَ به "[5] .

.

أمّا ما يخصّ حجة هذا الدليل فتكمن في أنّ " من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل "[6] .

وقد استند الزجاج إلى هذا الدليل ، فجعله معيارًا لنقده ، وذلك عندما رجّح قراءة (أَرِنا) بكسر الراء على قراءة (أرْنا) بإسكان الراء[1] ، وقد نسب القراءة بالإسكان إلى

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 398/1 .

(2) الإغراب في جدل الإعراب : 46 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 40) : 257/1 ، و(المسألة 57) : 338/1 .

(4) لمع الأدلة : 142 .

(5) الاقتراح : 125 .

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 40) : 257/1 .

أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ)[2] ، وعلّل الزجاج الإسكان في هذا الموضع ؛ لثقل الكسرة كما قالوا في (فَخِذ) : (فَخْذ) إلاّ أنّه وصف كسر الراء بالجودة على الأصل فقال : " ومن كسر فعلى الأصل والكسر أجود ؛ لأنّه في الأصل (أرْئنا) فحُذفت الهمزة وبَقِيَت الكسرة دليلاً عليها "[3] ، وسنُفصّل القولَ في تلك القراءة عند نقده لأبي عمرو بن العلاء في فصل نقد القراءات القرآنية إن شاء الله تعالى .

ثانيًا : استـدلالات أخـرى

1- الاستدلال العقلي

للاستدلال العقلي صلةٌ وثيقة بالقياس ؛ لأنّهما يتفقان في أمرٍ عامّ ، وهو أنّهما عمليتان عقليتان قامت عليهما الدراسة اللغوية والنحوية ، بيدَ أنّهما يختلفان في أمرٍ خاص ، وذلك أنّ المستدل بالقياس يعتمد في تقرير أحكامه على ما سَمِعَ واستُعمل من كلام العرب ، أمّا المحتجُّ العقلي فيستند إلى التفكير الذهني المجرّد ، أي إلى المنطق العقلي البحت[4] .

ويمكن أن نجد هذا الاحتجاج عند الزجاج في أثناء ردّه رواية أبي عبيدة والذي روى عن أبي عمرو بن العلاء أنّه كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة في (البغاءِ إنْ) ، وضمة مكان الهمزة الأولى في (أولياءُ أُولئك) بعد تحقيق الهمزة الأولى في الموضعين ، ووصف الزجاج ذلك بأنّه (مُحال) ، واحتجَّ لذلك عقليًّا فقال : " لأنّ

---

(1) قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم وابن عامر (أرِنا) بكسر الراء ، واختلفوا في النقل عن ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في إسكان الراء وإشمامها الكسر ، ينظر : السبعة في القراءات : 170 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 209/1 .

(3) المصدر نفسه : 385/4 .

(4) ينظر : المؤاخذات النحوية حتى المئة الرابعة (دكتوراه) : 333 ، والنقد النحوي عند ابن يعيش (ماجستير) : 17 .

الهمزة إذا أُسقطت وأُبدلت منها كسرة وضمة – على ما وصف – بَقِيَت الحركتان في غير حرف ، وهذا محالٌ ؛ لأنّ الحركة لا تكون بغير مُحرك "[1] .

2- الاستدلال بمراعاة الأصل

لمّا رأى علماء العربية أنّ الجملة لا تبدو دائمًا على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلاً نمطيًا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار ... إلخ ، وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع) ، ثمّ رأوا أنّ القواعد تشمل بعض الاستثناء فكان عليهم أن ينصّوا على ذلك فيقولون مثلاً : (القاعدة كذا إلاّ أنّ الحالة كذا) أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا) ... إلخ ، وعندئذٍ فرّق العلماء بين القاعدة الأولى وما استُثْنِيَ منها فسمّوا الأولى (القاعدة الأصلية) أو (أصل القاعدة) ، وسمّوا الاستثناء (القاعدة الفرعية) ، فلدينا إذن (أصل الوضع) و(أصل القاعدة) "[2] .

ولا يُراد بالأصل في هذا الموضع استصحاب الحال الذي هو الإبقاء على الأصل وملازمته ؛ لأنّ البقاء على الأصل غير الأصل ، ويمكن تمثيل ذلك بالنظرية والتطبيق ، فالنظرية قد تُطبق وقد تُترك ، وكذلك الأصل قد يُستعمل وقد يهمل استعماله ابتداءً ، وعدم الدليل على العدول عنه يُسمّى (استصحاب الحال)[3] .

ومما وقع الاحتجاج به عند الزجاج ما رجّحَهُ من القراءة في (أرأيت) من قوله تعالى :**چ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ژ** [الماعون : 1] ، فذكر أنّها قُرئت (أريتَ) و (أرأيتَ)[4] ، ورجّح الثانية بإثبات الهمزة الثانية ، واحتجّ لذلك بقوله : " والأصل ترأى ويرأى "[5] ، فوجب عنده أنّ ما كان في الأصل مهموزًا يجب أن لا يُترك الهمز فيه وإن سُمِعَ ذلك .

3- الاستدلال بعدم النظير

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 80/1 .

(2) ينظر : الأصول (تمام حسّان) : 115 ، والنقد النحوي في فكر النحاة : 64 .

(3) ينظر : الردّ إلى الأصل في النحو والصرف (دكتوراه) : 6 .

(4) قرأ نافع والكسائي (أريت) بغير همز ، وقرأ الباقون (أرأيت) بالهمز ، ينظر : السبعة في القراءات : 257 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 367/5 .

يُستدل به على النفي إذا لم يقم الدليل على الإثبات ، فإن قام الدليل لم يُلتفت إلى إيجاد النظير ؛ لأنّ إيجاده بعدم قيام الدليل إنّما هو للأُنس[1] ، وقد استعان الزجاج به في نقد لغة (الحمدِ لِلهِ)[2] بكسر الدال واللام ، فوصفها بأنّها لغة من لا يُلتفت إليه ، ولا يُتشاغل بالرواية عنه ، وإنّما ذكرها الزجاج ؛ ليُحذر الناس من أن يستعملوها ، أو يظن جاهل أنّها تجوز في كتاب الله (ﷻ) أو في كلام ، ثمّ احتجَّ لذلك النقد بقوله : " ولم يأتِ لهذا نظير في كلام العرب "[3] .

4- الاستدلال بالأولوية

المقصود بذلك : " هو أن يُبين في الفرع المعنى الذي تعلّق به الحكم في الأصل وزيادة "[4] ، وقد اعتمد عليه الزجاج في نقده للقراءات في (أدنى) في قوله تعالى :**چڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆچ** [البقرة : 61] ، فذكر أنّ القراءة فيها بغير همز (أدنى) ، وذكر أنّ بعضهم قرأ (أدنأ) بالهمز[5] ، وأجازها لكنّه رجّح الأولى بقوله : " وكلاهما له وجهٌ في اللغة إلاّ أنّ ترك الهمزة أولى "[6] .

5- الاستدلال بمراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

لا شكَّ في أنّ النقاد يستجيدون حسن اختيار اللفظ وانسجامه مع المعنى ، وسهولة المخرج ، ويستقبحون وجود الاشتقاقات الغريبة التي تؤدي إلى قبح اللفظ والمعنى[7] ، كقول الأعشى[8] :

---

(1) ينظر : الخصائص : 198/1 ، والاقتراح : 386 .

(2) قرأ بها الحسن البصري وإبراهيم بن أبي عبلة ، ينظر : المحتسب : 37/1 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 45/1 – 46 .

(4) لمع الأدلة : 131 .

(5) قرأ (أدنأ) زهير الفُرقبي بالهمز ، والباقون بترك الهمز ، ينظر : المحتسب : 88/1 – 89 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 143/1 .

(7) ينظر : مباحث النقد اللغوي في كتاب خزانة الأدب (بحث) : 583 .

(8) ينظر : ديوانه : 59 .

وقد غَدَوتُ إلى الحانُوتِ يَتْبَعُني شاوٍ مِشَلٌ شلولُ شُلْشُلٌ شَوِلُ

وهذه الألفاظ كلّها في معنى واحد (وهو الخفيف اليد في العمل) ، وقد كان يُستغنى بأحدهما عن جميعها[1] ، فضلاً عمّا فيها من صعوبة وثقل في اللفظ .

وتُعدُّ علاقة اللفظ بالمعنى معيارًا من معايير الجودة والرداءة ، فما تميّز من اللفظ بالسهولة وعدم الغرابة ووافق المعنى فذلك جيّد ، وما كان بخلاف ذلك فهو رديء وقد فصل بعض المحدثين القولَ في ذلك فجعل ما يتعلّق بالألفاظ وملاءمة المعاني من مقاييس الجودة والرداءة[2] .

وعُني الزجاج بذلك ، إذ إنّ موضوع المعنى أحد مقاصده من التأليف ، وقد صرّح بذلك في مقدمته بقوله : " هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه "[3] فكان حريصًا على بيانه بشتّى الطرق ، ولم تقل عنايته باللفظ وما يجب أن يتّسم به من مزايا الوضوح والسهولة وعدم الغرابة فيه ، ومما يؤيّد عناية الزجاج باللفظ والمعنى أنّه عدَّهما معيارًا يستند إليه في نقده ، فقد استند إلى مراعاة اللفظ تارةً ، ومراعاة المعنى تارةً أخرى ، كما استند إلى مراعاتهما مجتمعين .

فمن الاحتجاج بمراعاة اللفظ ما أجازه من القراءة في قوله تعالى : **چ چ چ چ ڇ ڇ** [البقرة : 40] ، فقد أجاز حذف الياء في (نعمتي) لالتقاء الساكنين ، فتُقرأ (نعمتِ التي) إلاّ أنّه اختار إثبات الياء فيها وفتحها[4] ، واحتجّ لذلك بقوله : " لأنّه أقوى في العربية ، وأجزل في اللفظ "[5] .

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 391/8 – 392 .

(2) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : 53 – 64 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 39/1 .

(4) اتّفق القراء على تحريك الياء في (نعمتيَ) بعد إثباتها إلاّ ما روى المفضل عن عاصم ، ينظر : معاني القراءات : 176/1 ، فروى المفضل عن عاصم أنّه لم يُحرك الياء في هذا الموضع ، ينظر : السبعة في القراءات : 196 ، وإسكان الياء قراءة ابن محيصن والحسن ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 148 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 120/1 .

ومن احتجاجه بمراعاة اللفظ أيضًا تأييده إنكار البصريين لقراءة (نِعْمَ ما) بسكون العين والميم[1] في قوله تعالى :﴿ □ □ □ □ □﴾ [النساء : 58] ؛ لأنّ في ذلك اجتماع ساكنين ووصف قولهم بأنّه (بَيِّن) وعلّل ذلك بقوله : " وذلك إنّه غير ممكن في اللفظ إنّما يحتال فيه بمشقة في اللفظ "[2] .

والملاحظ أنّ الزجاج يختار اللفظ الذي يتّسم بالجزالة والسهولة في المخرج ، وأن يكون بعيدًا عن التكلف والثقل ، وتلك السمات التي يختارها النقاد القدامى .

ومما وقع من احتجاجه بمراعاة المعنى ما رجّحهُ من قراءة في (أُخفيها) من قوله تعالى :﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾ [طه : 15] ، فقد رجّح قراءة (أَخفيها) بفتح الهمزة[3] ، على قراءة (أُخفيها) بضمّ الهمزة[4] ، ووصف ما اختاره من القراءة بأنّه أبين في المعنى وعلّل ذلك بقوله : " لأنّ معنى أكاد أظهرها ، أي : قد أخفيتها وَكِدتُ أظهرها "[5] .

وأمّا ما وقع من الاحتجاج بمراعاة اللفظ والمعنى فوردَ فيما ذكره من قراءات في (نُوحي) من قوله تعالى :﴿ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ﴾ [النحل : 43] فذكر ثلاث قراءات : (نُوحي) و (يُوحَى) و (يُوحِي)[6] ، ورجّح القراءتين الأوليين ووصفهما

---

(1) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم ، ينظر: السبعة في القراءات : 190 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 67/2 .

(3) قرأ سعيد بن جبير (أخفيها) بفتح الهمزة ، وكذلك رويت عن الحسن ومجاهد بفتح الهمزة ، ينظر : المحتسب : 47/2 .

(4) القراءة بضمّ الهمزة هي قراءة جميع قراء الأمصار ، ينظر : جامع البيان : 285/18 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 352/3 – 353 .

(6) قرأ عاصم برواية حفص (نوحِي) بالنون وكسر الحاء ، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر (يُوحَى) بالياء وفتح الحاء ، ينظر : السبعة في القراءات : 351 ، وحجة القراءات : 365 ، أمّا القراءة الثالثة (يُوحِي) بالياء وكسر والحاء فلم تنسبها كتب القراءات وكتب التفسير إلاّ أنّ الأزهري ذكرها وأجازها ، ينظر : معاني القراءات : 552/2 ، والبحر المحيط : 533/6 .

بالجودة ، وضعّف الثالثة وعلّل حكمه على الأولى بقوله : " لأنّ (نوحي) يوافق اللفظ والمعنى "[1] .

6- الاستدلال بمراعاة السياق القرآني

المقصود بالسياق هو : " تتابع المفردات والجمل والتراكيب المترابطة لأداء المعنى "[2] ، أو هو : " الغرض الذي تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم ، أو حاله ، أو أحوال الكلام ، أو المتكلم فيه ، أو السامع "[3] .

أمّا السياق القرآني فهو : " تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية ؛ لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المعنى المقصود دون انقطاع أو انفصال "[4] ، وقيل وقيل : " هو علاقة اللفظ مع ما قبله وما بعده من الآيات وما يكسبه من معنى في هذا الموضع ، أو في موضع آخر ، وسبب النزول ، والجوّ العام الذي نزلت فيه الآية "[5] .

وللسياق أهمية كبيرة في تحديد دلالة الألفاظ للكشف عن معانيها ، ولا سيّما ألفاظ القرآن الكريم فهو يُعنى بدلالة الألفاظ والوصول إلى المعنى[6] ، وقد نبّه القدماء على أهمية السياق في فهم النصوص ، وفي ذلك يقول ابن القيّم (ت751هـ) : " السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وغالطَ في مناظراته "[7] .

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 200/3 .

(2) السياق القرآني وأثره في التفسير (ماجستير) : 71 .

(3) دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي (ماجستير) : 27 .

(4) نظرية السياق القرآني : 15 .

(5) السياق القرآني والدلالة المعجمية (بحث) : 2 .

(6) ينظر : النقد اللغوي في غريب الحديث لأبي عبيد (ماجستير) : 37 .

(7) بدائع الفوائد : 9/4 .

وقد عُني الزجاج عناية بالغة بالسياق القرآني وأثره في الكشف عن معاني القرآن وإعجازه ، وحسبنا أن نذكر من أهم جوانب عنايته أنّه جعله معيارًا يحتكم إليه عند نقده لمذاهب العلماء ، فقد احتجّ به لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة(1) ، ومن ذلك ما ذكره في معنى (وفومها) في قوله تعالى :ﭽﯓ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰﭼ [البقرة : 61] ، فذكر الزجاج أنّ معنى (الفوم) : الحنطة ، وأنكر ما أجازه بعض النحويين(2) بأن يكون معنى (الفوم) ههنا الثوم ، ووصف ذلك بأنّه غير معروف واحتجّ لذلك بسياق الآية الكريمة فقال : " وههنا ما يقطع هذا ، محالٌ أن يطلب القوم طعامًا لا بُرَّ فيه ، والبرّ أصل الغذاء كلّه ، ويقال : فوموا لنا ، أي : اخبزوا لنا "(3) .

فاحتجّ الزجاج بسياق الآية الكريمة ، وما ذُكر فيها من أصناف الطعام الذي طلبه القوم من البقل والقِثاء والفوم والعدس والبصل ، ولم يُذكر في سياق الآية (البُرّ) وهو الأصل في كلّ غذاء ، فلذلك يرى الزجاج أنّ معنى (الفوم) في سياق الآية (الحنطة) .

والملاحظ من احتجاج الزجاج بالسياق القرآني أنّه يحاول إثبات قاعدة دلالية وهي : أنّ معنى الفوم في اللغة (الحنطة) ، وأنّها عربية لا غرابة فيها ، وأكّد ذلك بقول العرب : فوموا لنا ، أي : اخبزوا لنا ، وفي الوقت نفسه حاول أن ينفي بأن تكون بمعنى (الثوم) من إبدال الثاء بالفاء . وجاء الفوم في المعجمات بمعنى : الحنطة ، أو سائر الحبوب(4) .

ومن مواضع استدلال الزجاج بالسياق القرآني ما ذكره في معنى (خفتم) في قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﭼ [النساء : 35] فذكر أنّ معناها : من

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 366/1 ، 442 ، 189/2 .

(2) أجاز ذلك المعنى الفراء ، ورجّح أن يكون معنى (الفوم) : (الثوم) على أن يكون معناه : (الحنطة) ، ينظر : معاني القرآن : 41/1 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 143/1 .

(4) ينظر : العين (فوم) : 405/8 ، وجمهرة اللغة (فمو) : 972/2 ، وتهذيب اللغة (فام) : 412/15 ، ومقاييس اللغة (فوم) : 462/4 .

الخوف ، وليس معناها ههنا (أيقنتم) كما قال بعضهم[1] ، ونقد ذلك القول ووصفه بأنّه خطأٌ ، واحتجّ لذلك بالسياق فقال : " لو عَلِمنا الشقاق على الحقيقة لم يجنح إلى الحكمين ، وإنّما يُخاف الشقاق "[2] ، فاحتجّ الزجاج بسياق ما جاء من الآية بعد لفظة (خفتم) وهو قوله تعالى : ﴿ ﴾ ، فلو كان معنى (خفتم) ههنا (أيقنتم) فإنّ ذلك يعني أنّ الشقاق واقعٌ لا محال ؛ لأنّ (أيقن وعَلِمَ) من أفعال اليقين ، ولو كان كذلك فما حاجة الحكمين اللذين من أهل الرجل وأهل المرأة ، ففي سياق الآية دليل عند الزجاج بأنّ الشقاق لم يقع بعد ؛ فلذلك جُنِحَ إلى الحكمين .

7- الاستدلال بأهل اللغة

تردد مصطلح (أهل اللغة) كثيرًا على لسان الزجاج في معانيه ، ولعلّ مقصده في ذلك الذين جمعوا اللغة كقطرب (ت206هـ) وأبي عبيدة وغيرهما من رواة اللغة ، ويتضح ذلك عند نقده لهؤلاء ، إذ أفردنا فصلاً لذلك ، وقد جعل الزجاج من أقوال (أهل اللغة) معيارًا يستند إليه في نقده اللغوي ، فقد احتجّ بهم في غير موضع[3] ، ومن ذلك اختياره أن لا يكونَ معنى (الرجاء) : (الخوف) في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الفرقان : 40] ، فلا يكون المعنى عنده كما قيل : لا يخافون ما وُعِدوا به من العذاب بعد البعث ، بل المعنى : كانوا لا يرجون ثواب من عَمِلَ خيرًا بعد البعث فركبوا المعاصي ، واحتجّ لذلك بقوله : " الذي عند أهل اللغة أنّ الرجاء ليس على معنى الخوف "[4] .

8- الاستدلال بالتفسير

استدلّ الزجاج بهذا المعيار على ترجيحه لقراءة عاصم وأبي عمرو بن العلاء وأهل المدينة في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [النساء : 135] ، والذين قرؤوا (تلووا) بواوين على قراءة يحيى بن وثاب والأعمش ، وحمزة بواو واحدة

(1) هذا قول أبي عبيدة ، ينظر : مجاز القرآن : 126/1 .
(2) معاني القرآن وإعرابه : 48/2 .
(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 375/1 ، 84/2 ، 100 .
(4) المصدر نفسه : 69/4 .

(تلوا)[1] وعلّل ترجيحه في ذلك بقوله : " لأنّه جاء في التفسير أن (لوى الحاكم في قضيته) : أعرض "[2] ، فتكون القراءة الأولى بذلك الأشبه على ما جاء في التفسير[3] .

ومن استدلالاته بالتفسير أيضًا ما رجّحه في معنى قوله تعالى :**ﭽ ج ج ﭽ** [البقرة : 258] ، فرجّح أن يكون معناه : أتى الكافرَ المُلْكَ ، وأنكر أن يكون معناه : إنّ الذي آتاهُ الله الملك إبراهيم (عليه السلام) ، ووصف ما رجّحه بالصحة في المعنى ، ثمّ قال : " وهذا هو الذي عليه أهل التفسير "[4] ، فمعنى الآية : حاجّ إبراهيم ؛ لأنّ الله آتاهُ الملك ، فأُعجب بنفسه وملكِهِ[5] .

---

(1) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي (تلووا) بواوين الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، وقرأ حمزة وابن عامر (تلوا) بواو واحدة ، ينظر : السبعة في القراءات : 239 ، ووافق الأعمش حمزة وابن عامر فقرأ (تلوا) بواو واحدة ، والذين قرؤوا بواوين من : لوى يلوي ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 246 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 118/2 .

(3) ينظر : المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه : 340/1 .

(5) ينظر : زاد المسير : 233/1 .

لا شكّ في أنّ لكلِّ عالمٍ أسلوبَهُ الخاص في عرض مادته ، ومناقشة المسائل والموضوعات التي يريد دراستها ، ومثله يقال في الناقد ، فلكلِّ ناقد أسلوبه في الكشف عن مواطن الجودة ، أو الرداءة في المجال الذي ينقده .

والزجاج أحد العلماء النقاد الذين اتّبعوا أساليب في النقد اللغوي ، والذي يتبيّن أنّه لم يتبع أسلوبًا نقديًا واحدًا ، بل تنوعت أساليبُهُ وتعددت بحسب طبيعة المادة المنقودة ، ويمكن أن تقسَّم أساليب الزجاج في النقد اللغوي على أربعة أقسام هي : النقد الإفرادي ، والنقد المزدوج ، والنقد المنوّع ، والتصويب اللغوي .

أولاً : النقد الإفرادي

يقصد بالنقد الإفرادي : " النقد الذي يُعبّر عنه بلفظة واحدة لا بتركيب أو جملة "[1] ، وهو على عدّة صور هي :

1- الاستحسان والقَبول

المقصود بالاستحسان في هذا الموضع هو " عَدُّ الشيء واعتقاده حسنًا "[2] ، أمّا القبول فيُراد به : الصحة والجواز[3] .

والاستحسان والقبول ضربٌ من النقد الذي يصحُّ تسميته بـ (النقد الإيجابي) ، وكثيرًا ما كان الزجاج يركن إلى هذا الأسلوب في النقد ، واختار لذلك الأسلوب مصطلحاتٍ نقدية غالبًا ما كان يُطلقها معبّرًا عن استحسانه وقبوله ما ينقد ، ومن تلك المصطلحات (جيد ، وحسن ، وصحيح ، وصواب ، وجائز ، وبالغ ، وفصيح) .

ومما جاء من هذا الأسلوب في معاني القرآن وإعرابه استحسان الزجاج قول قطرب في معنى لفظ (قرآن) الذي قال : إنّ معناه الجمع ، فقال الزجاج : " وهو حسن "[4] ، واستحسانه الإظهار والإدغام في (لا يضرّكم) بإدغام الراء وإظهارها فقال : " وكلا الوجهين حسنٌ "[5] .

---

(1) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : 12 .

(2) التعريفات : 18 .

(3) الكليات : 722 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 170/1 .

(5) المصدر نفسه : 465/1 .

ومما ورد من هذا الأسلوب أيضًا قبول الزجاج قراءة أبي جعفر المدني (ت130هـ) في قوله تعالى :ﭽ   ﭼ [النور : 43] ، والذي قرأ (يُذهِب) بضمّ الياء في (يُذهب)[1] ، فقال الزجاج : " وتلك جائزة أيضًا – أعني الضمّ في الياء في يُذهب "[2] .

2- الردُّ والتضعيف

قال الكفوي (ت1094هـ) في حدِّ الردّ : " ردُّ الشيء عن وجهه : صرفه ، وردَّ عليه الشيء : لم يقبلْهُ أو خطّأهُ "[3] .

والردّ والتضعيف ضربٌ من النقد الذي يصحُّ تسميته بـ (النقد السلبي) .

وقد عَمَدَ الزجاج إلى هذا الأسلوب فغلَّط أقوال مجموعة من العلماء والقُراء وطعن فيها ، ورمى أصحابَها بالوهم حينًا وباللحن حينًا آخر ، ومع هذا فإنّه كان كثير التحفظ في نقده بعض العلماء ولا سيّما المفسرين منهم ، مما يدلّ على حسن عقيدته .

واستعمل الزجاج مصطلحاتٍ متنوعة للتعبير عن ردِّهِ ورفضه من ينقد ، منها (هذا خطأ ، ولحن ، وبعيد ، وهذه لغة شاذة ، وهذه لغة ضعيفة ، وليس بصحيح ، وغير جائز ، ولا أشتهيها ، وفيه بعدٌ ، ورديء) وغيرها من المصطلحات التي تدلّ على الردّ والتضعيف .

وقد يُحدد أحيانًا عباراته في الردّ والتضعيف برأيه الشخصي وفهمه وذوقه الخاص فيُطلق بذلك أحكامًا مثل : (وهذا عندي ... غير جائز)[4] ، أو (وهذا القول عندي ليس بجائز)[5] .

فمما جاء من ردّ الزجاج نقده قول المفسرين في معنى قوله تعالى :ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ [الواقعة : 82] ، والذين قالوا : إنّ معناه : وتجعلون رزقي في معنى : شكري ،

---

(1) ينظر : المحتسب : 114/2 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 50/4 .

(3) الكليات : 476 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 3/2 .

(5) المصدر نفسه : 189/1 .

ورزقكم ههنا الشكر ، وردّ الزجاج ذلك فقال : " ليس بصحيح "[1] ، والمعنى الصحيح عنده في تفسير هذه الآية أنّهم كانوا يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ولا ينسبون السُقيا إلى الله (ﷻ)[2] .

ومن ردود الزجاج على العلماء ردّه من زعم أنّ الأصل في (ثُلْث ، وربْع ، وسدْس) تخفيف وسطها ، فقال : " ومن زعم أنّ الأصل فيه التخفيف ، وأنّه ثقل فخطأٌ ؛ لأنّ الكلام موضوعٌ على الإيجاز "[3] ، فالصواب عند الزجاج أنّ الأصل في ذلك الضمّ وخُفِّفَ ؛ لثقل الضمّ[4] .

ومما جاء من تضعيف مذاهب القُراء والعلماء تضعيفه قراءة الحسن البصري (ت110هـ) في قوله تعالى :**چ ڦ ڦ ڦ چ** [المائدة : 47] ، فقرأ (الأَنجيل) بفتح الهمزة[5] ، قال الزجاج : " وهذه قولةٌ ضعيفة "[6] .

3- الترجيـــح

المقصود بالترجيح هو : " إثبات مرتبة في أحد الدليلين "[7] ، أو هو : " بيان القوة لأحد المتعارضَين على الآخر "[8] .

وكان الزجاج يعمد إلى هذا الأسلوب كثيرًا في نقده اللغوي فيذكر القراءات واللغات وأقوال المفسرين واللغويين ، ثمّ يُرجح أحدها ، وقد استعمل طائفة من

---

(1) المصدر نفسه : 116/5 .
(2) ينظر : المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه : 120/2 .
(4) ينظر : المصدر نفسه .
(5) ينظر : المحتسب : 152/1 .
(6) معاني القرآن وإعرابه : 45/1 .
(7) التعريفات : 56 .
(8) الكليات : 315 .

المصطلحات الدالة على الترجيح ، وهذه المصطلحات في الغالب الأعم تكون على صيغة (أفعل) التفضيل ، ومن تلك المصطلحات : (أحسن ، وأجود ، وأثبت ، وأبين ، وأقرب ، وأكثر ، وأقيس ، وأقوى) .

ومما ورد من هذا الأسلوب في نقده ترجيحه قراءة (ذُرِّيّة) بضمّ الذال على قراءة (ذِريّة) بكسر الذال في قوله تعالى :**چ چ چ چ چ چ چ چ چ** [النساء : 9] ، قال الزجاج : " الكلام في ذُريّة بضمّ الذال ، ويجوز ذِريّة بكسر الذال ، وقد قُرئ بهما[1] ، إلاّ أنّ الضمّ أجود "[2] .

ومن ترجيحات الزجاج بين لغات العرب ما ذكره في قوله تعالى : **چ ڤ ڤ ڤ ڤ چ** [النجم : 50] ، ذكر الزجاج في (الأولى) ثلاث لغات هي : (الاولُى) بضمّ اللام وطرح الهمزة ، و (لُولى) – يريدون الأولى – بطرح الهمزة لتحرك اللام ، واللغة الثالثة (الأُولى) بسكون اللام وإثبات الهمزة ، وهذه اللغة التي رجّحها الزجاج ، قال فيها : " وهي أجود اللغات "[3] .

ومن ترجيحاته بين أقوال المفسرين ترجيحه معنى (النذير) في قوله تعالى : **چ چ** [فاطر : 37] ، والذي قال فيه المفسرون قولين : الأول : معنى (النذير) النبي محمد (ﷺ) ، والآخر : معناه الشيب ، فرجّح الزجاج بين هذين المعنيين فقال : " والأول أكثر "[4] .

ومن ترجيحاته بين أقوال اللغويين ترجيحه قول أبي عبيدة في معنى (عروشها) في قوله تعالى : **چ ڍ ڍ ڌ ڌ چ** [البقرة : 259] ، الذي قال : هي الخيام وهي بيوت

---

(1) قراءة الناس بضمّ الذال ، وقرأ زيد بن ثابت بكسر الذال وفتحها ، ينظر : المحتسب : 156/1 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 16/2 .

(3) المصدر نفسه : 77/5 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 272/4 .

الأعراب[1] ، على قول غيره الذي قال : إنّ معناها : بقيت حيطانها لا سقوف لها ، فقال الزجاج : " والكلام هو الأول "[2] .

ثانيًا : النقد المزدوج

وهو النقد الذي يُعبَّر عنه بلفظتين عند إطلاق الحكم ، وهو نوعان :

الأول : المزدوج المختلف

ويُراد به : " أن يكون النقد قائمًا على أمرين مختلف أحدهما عن الآخر قبولاً ورفضًا ، أو قوةً وضعفًا ، فيكون مقبولاً من جهة ومرفوضًا من جهةٍ أخرى "[3] .

وهذا الضرب من النقد يجمع بين الإيجاب والسلب في المسألة الواحدة . وقد ركن الزجاج إلى هذا الأسلوب في نقده ، فيردُّ ما ينقدهُ من جهة ، ويجيزه من جهة أخرى .

ومن مجيء هذا الأسلوب نقدُهُ قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى :**چڤ ڤ چ** [البقرة : 128] ، والذي قرأ – بحسب ما ذكر الزجاج – (أرْنا) بإسكان الراء وحذف الكسرة " فالكسرة دليل الهمزة ، فحذفها قبيح ، وهو جائز على بعده ؛ لأنّ الكسر والضمّ إنّما يحذف على جهة الاستثقال "[4] .

فحكم الزجاج على قراءة أبي عمرو حكمين : الأول : رماها بالقبح ، والآخر : إجازة هذه القراءة لثقل الكسر ، فهي مردودة من جهة ومقبولة من جهة أخرى ، وهذا هو المزدوج المختلف ، إذ اختلف الحكمان بين القبول والردّ .

ويبدو أنّ الزجاج لم يُصبْ فيما رواه عن أبي عمرو من القراءة في هذا الموضع ، وسيتبين لنا ذلك خلال نقده أبا عمرو بن العلاء .

---

(1) لم يذكر ذلك أبو عبيدة في مجازه ، وإنّما قال : " خالية على بيوتها " ، مجاز القرآن : 405/1 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 342/1 .

(3) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : 35 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 209/1 .

ومن المزدوج المختلف أيضًا ما ذكره الزجاج في قراءة الإدغام في قوله تعالى :چپپ پ چ [البقرة : 2] ، بإدغام الهاء في الهاء[1] ، فقال : " فأمّا قراءة (فيه هدًى) بإدغام الهاء في الهاء فهو ثقيل باللفظ ، وهو جائز في القياس ؛ لأنّ الحرفين من جنس واحد إلاّ أنّه يُثقل في اللفظ "[2] .

فردَّ الزجاج هذه القراءة ووصفها بأنّها ثقيلة باللفظ من جهة ، وأجازها في القياس ؛ لأنّ الإدغام يسوغ إذا كان الحرفان من جنسٍ واحد .

ومما جاء من المزدوج المختلف ما صَوَّبه الزجاج في تأنيث (جارة) و (ناقة) وتذكيرهما فقال : " ولو قلت : قام جارتُك ونحر ناقتك كان قبيحًا ، وهو جائزٌ على قبحه ؛ لأنّ الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث فاجتُزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل "[3] ، فحكم الزجاج على تأنيث هذه الألفاظ بالقبح من جهة وبالجواز من جهة أخرى .

الثاني : المزدوج المؤتلف

يُراد به : " أن يكون النقد قائمًا على أمرين غير مختلفين في الحكم والصفة بل يكونان مؤتلفين فيها ، فهو في هذا مغاير للنوع الذي سبقه وهو (المزدوج المختلف) "[4] .

وبعبارة أخرى : أن يَطلق الناقد حكمين على النص ، وهذان الحكمان متفقان إمّا إيجابًا وإمّا سلبًا ، فلا يناقض أحدهما الآخر ، وهو عكس المزدوج المختلف .

وقد استعمل الزجاج هذا الأسلوب في نقده مذاهبَ العلماء والقراء في مواضع كثيرة ، ومن ذلك الأسلوب نقدُهُ ابن عباس (ت68هـ) (رضي الله عنه) في تفسير قوله تعالى :**چپ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ** [الأنعام : 125] ، إذ رُوي عنه أنّه فسَّر (معنى الحرج) – في هذه الآية – بموضع الشجر الملتف ، فكأنّ قلب الكافر لا تصل إليه الحكمة ، كما لا تصل الراعية إلى الموضع الذي يلتف فيه الشجر ، فقال الزجاج بعد أن ذكر أنّ معنى

---

(1) قرأ بالإدغام أبو عمرو بن العلاء ، والباقون بالإظهار ، ينظر: حجة القراءات : 83 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 70/1 .

(3) المصدر نفسه : 129/1 .

(4) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : 40 .

الحرج في اللغة : أضيق الضيق : " والذي قاله ابن عباس صحيح حسن "[1] ، فنقد قولَ ابن عباس نقدًا مزدوجًا مؤتلفًا فوصفه بالصحة والحسن .

ومن المزدوج المؤتلف نقد الزجاج أقوال العلماء في معنى قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ [الشعراء : 64] ، فذكر الزجاج قولهم : أي قرّبنا ثَمَّ الآخرين من الغرق وهم أصحاب فرعون ، ثمّ ذكر قول أبي عبيدة في ذلك ، والذي ذكر أنّ : أزلفنا : جمعنا ثَمَّ الآخرين ، ومن ذلك سُمّيت مزدلفة[2] ، فأدلى الزجاج بنقده المزدوج المؤتلف فقال : " وكلا القولين حسن جميل "[3] ، فحكم على القولين بالحُسنِ والجمال وهما مؤتلفان في الصفة .

ومن المزدوج المؤتلف أيضًا ذكرُهُ القراءات الواردة في قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ [آل عمران : 31] ، فرجّح قراءة (يغفر لكم) بإظهار الراء مع اللام على قراءة من زعم من النحويين أنّ الراء تدغم مع اللام ، فقال الزجاج ناقدًا ذلك القول : " وهذا خطأ فاحش ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء ، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو[4] إدغام الراء في اللام غالطين "[5] .

فحكم الزجاج – على من زعم من النحويين جواز إدغام الراء في اللام – بالخطأ والفحش وذكر أنّه لم يقرأ بها غير أبي عمرو بن العلاء على حدٍّ علمه ، ثمّ نقد الزجاج الذين رووا عن أبي عمرو هذه القراءة ورماهم بالغلط . ونسب أصحاب كتب القراءات السبع القراءة بالإدغام في هذا الموضع إلى أبي عمرو بن العلاء[6] .

ثالثًا : النقد المنوّع

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 290/2 .

(2) ينظر: مجاز القرآن : 87/2 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 93/4 .

(4) روت عنه كتب القراءات الإدغام والإظهار ، والأكثر الإدغام ، ينظر : السبعة في القراءات : 121 ، والحجة في القراءات السبع : 80 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 398/1 .

(6) ينظر : السبعة في القراءات : 121 ، والحجة في القراءات السبعة : 80 .

هو النقد الذي يُعبّر عنه بأكثر من لفظين ؛ أي أنّ الناقد يُطلِق ثلاثة أحكام في الموضع المراد نقده ، وغالبًا ما تكون تلك الأحكام مؤتلفة في الصفة .

واستعمل الزجاج هذا الأسلوب في نقده اللغوي ، فأطلق ثلاثة أحكام متتالية على الموضع المراد نقده ، ويتضح من نقده المنوّع أنّه لم يطلقه إلاّ إيجابًا ، فيجمع بذلك بين ثلاثة مصطلحات من الاستحسان والقبول إلاّ أنّ النقد المنوّع أوكد من الاستحسان والقبول ، فالزجاج لم يطلق هذه الأحكام المنوّعة على النصّ اعتباطًا ، ولم يأتِ بها حشوًا ، وإنّما غايته في هذا التنوع من النقد هو تأكيد الحكم وتثبيته .

ومما جاء من نقد الزجاج المنوّع ما أطلقه من أحكام على قراءة أبي عمرو ابن العلاء في قوله تعالى :ﭽﭿ ﮀ ﮁﭼ [يونس : 35] ، والذي قرأ (يَهَدّي) بفتح الهاء[1] قال عنه الزجاج : " وهذا صحيح جيّد بالغ "[2] ، فأطلق ثلاثة أحكام على هذه القراءة ، فوصفها بالصحة والجودة والبلوغ ، وهذا دليل على قوّة قبوله قراءة أبي عمرو .

ومن نقده المنوع أيضًا ما ذكره عندما صوّب استعمال الفعل (أصغى) بين صيغتي (فعل وأفعل) والصواب عنده أن يكون على (أفعل) فقال بعد ذلك : " وأصغيت أصغي جيّد بالغ كثير "[3] ، فوصف استعمال الفعل (أصغى) على صيغة (أفعل) بالجودة والبلوغ وكثرة الاستعمال ، وهو الاستعمال الفاشي في العربية[4] .

ونقد الزجاج أقوال المفسرين نقدًا منوعًا في تفسيرهم لقوله تعالى :ﭽﮗ ﮘﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﭼ [النساء : 11] ، والذين ذكروا لِمَ أُعطيا الثلث فتساوى في ذلك بين الثنتين والجماعة ، فعرض الزجاج أقوالهم في تفسير هذه الآية وحججهم ، وهي أقوال يطول ذكرها ، وبعد أن فرغ الزجاج من ذكر تلك الأقوال نقدها نقدًا منوّعًا فقال : " وجميع هذه الأقوال التي ذكرنا حسنٌ جميلٌ بيّنٌ "[5] ، فحكم عليها بالحُسن والجمال والبيان .

---

(1) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 268/1 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 19/3 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 285/2 .

(4) ينظر : المخصص : 90/1 ، 9/4 ، ولسان العرب (صغى) : 462/4 .

(5) معني القرآن وإعرابه : 18/2 .

والملاحظ من نقد الزجاج المنوّع أنّه لا يُطلق هذا النوع من النقد إلاّ إذا اطمأنّ تمامًا لأحكامه النقدية ، فلا يترك كلامًا بعد هذا النقد ؛ لأنّه متيقن من صحته ، أمّا ما فيه كلامٌ آخر فلا يلجأ إلى هذا الأسلوب من النقد قطّ ؛ لذلك جاء أسلوبه في هذا النوع من النقد أقلّ من الأساليب الأخرى من الإفرادي والمزدوج .

رابعًا : التصويب اللغوي

نعني بالتصويب اللغوي ما يعنيه القدماء بـ (لحن العامة) ، و(لحن الخاصة) المتمثل بالأخطاء اللغوية التي كانوا يقعون فيها ، ثمّ ذكرهم لصوابها ، واصطلح عليه المحدثون بـ (التصحيح اللغوي) ، أو (التثقيف اللغوي) ، أو (الأخطاء اللغوية) .

فقد " أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات ، وفي طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى . وسميت تلك اللغة العامية ؛ لجريانها على ألسنة العامة من الناس ، وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب التي تبين أخطاء العامة ، وتنبه على وجوه الصواب فيها ؛ ولكن العامية مضت في طريقها لا تلوى على شيء حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، فألفت الكتبُ أيضاً في لحن الخواص "[1] .

وكان اللغويون القدماء قد عَدُّوا اللهجات صوراً فاسدة من الاستعمال اللغوي ، فسجلوا بعض ظواهر اللهجات لبيان خطئها ، وأشاروا إلى ما ينبغي أن يقال بدلاً منها في الفصحى[2] .

ويحقق تصحيح الخطأ فائدة من فوائد النقد اللغوي ، فقد يقع المتكلّم في الخطأ ، وقد يخرجُ بتعبيره عن الصيغة المقبولة ، فإذا لم يجد من يصحّح خطأه ، ويرشده إلى الصواب تكرر عنده ذلك الخطأ ، وربما يقلّده فيه غيره ، وكلما كان المتكلم للغة ذا منزلة مرموقة في عصره ، كانت مراقبة لغته ألزم ، لأن أخطاءه

(1) المعجم العربي نشأته وتطوره : 37–38 .

(2) ينظر : علم اللغة العربية : 115 .

المنطوقة ، أو المكتوبة قد تنتقل إلى غيره ممن لا علم له باللغة[1] . لذلك يُعد المُصحح لهذه الأخطاء ناقدًا ، وأصحاب كتب التصويب اللغوي نقاد لغويون ، إذ يميزون الكلام الجيد من الرديء وهذا هو النقدُ بعينه ، بل يمكن أن نسمي – بلا تجوز – كتب لحن العامة ، أو لحن الخاصة كتب النقد اللغوي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحدثين قد قصروا دراستهم لظاهرة اللحن على كتب لحن العامة أو الخاصة ، وفاتهم في ذلك الكثير ، إذ إنّ التصويب اللغوي لم يقتصر على هذه الكتب ، بل إنَّ هذه الظاهرة قد نبه عليها أصحاب المعاجم ، وأصحاب كتب النحو واللغة ، وكتب معاني القرآن ، ويُعد معاني القرآن وإعرابه للزجاج من الكتب التي حفلت بالتصويب اللغوي ، أو ما يسمّى بـ (لحن العامة ، ولحن الخاصة) وهو أحد أساليب الزجاج النقدية ، فقد نبّه في غير موضع على الصيغة الخاطئة ، وما يجب أن يقال بدلاً منها في الفصحى ، ولم تأتِ تصويباته عفواً ، وإنما جاءت على وفق معايير ومقاييس استقاها من فصيح اللغة .

فمما جاء من تصويباته اللغوية قوله : " يقال : قد غاظني فلانٌ ، ومن قال أغاظني فقد لحن "[2] .

صوَّب الزجاج بناء الفعل (غاظ) بأنه لا يكون إلا على صيغة (فَعَلَ) دون (أفْعَلَ) ، ورمى باللحن من بنى هذا الفعل على (أفعل) فقال (أغاظني) .

والملاحظ أن الزجاج لم يحتج لحكمه النقدي ، فلم يبين علة اللحن في استعمال الفعل (أغاظ) ، وهذا مما يؤخذ عليه ، إذ افتقر حكمه النقدي إلى التعليل .

وعلى الرغم من أنَّ الزجاج لم يحتج لما صوَّبه ونقده ، فإنه على الأرجح يعني بذلك أنّ أصل الفعل ثلاثي (غاظ) وليس رباعيًا ، وبعض العلماء ممن ألفوا في التصويب اللغوي قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ، فقد ذهب إلى ذلك ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) وذلك بقوله : " ويقولون : أغاضني فعلك ، والصواب : غاضني فعلك "[3] ، قال تعالى : ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الحجّ : 15] .

---

(1) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : 357 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 91/4 .

(3) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان : 117 .

الملاحظ من قول الصقلي أنه اختار صيغة (فعل) دون (أفعل) مع الفعل (غاظ) وهو اختيار الزجاج ، ألا أنه زاد على ذلك استدلاله بشاهد من القرآن الكريم جاء فيه الفعل (يغيظ) مفتوح الحرف الأول ، فهذا دليل على أنّ ماضيه (غاظ) ولو كان ماضيه رباعي (أغاظ) لجاء المضارع مضموم الأول .

يظهر أن الزجاج كان صائباً في تصويبه ، والدليل على ذلك : أنّ بعض الباحثين قد وقف على استعمال صيغة أفعل بين النحويين واللغويين ، وأفرد لذلك باباً عنوانه (أفعال ينطقها العامة بالهمزة والفصيح بدونه) ، وكان من بين تلك الأفعال (غاظ وأغاظ) ، وخَلص من ذلك إلى أنَّ العلماء أجمعوا على استعمال (غاظ) في هذا الموضع[1] ، ولم يذكر (أغاظ) غير الفيومي (ت 770هـ)[2] ، والفيروزآبادي (ت 817هـ)[3] .

ومن تصويباته الأخرى ما ذكره في قوله تعالى : ﭽ ے ے ۓ ۓ ﭼ [البقرة : 189] ، قال الزجاج : " ومعنى الهلال واشتقاقه من قولهم : استهل الصبي إذا بكى حين يُولد ، أو صاح ، وكأن قولهم أَهل القوم بالحج والعمرة – أي رفعوا أصواتهم بالتلبية – وإنما قيل له : هلال لأنه حين يُرى يَهلُ الناس بذكره ، ويقال أُهِلَّ الهلال واسْتَهل ، ولا يقال أَهَل ، ويقال : أهلَلْنا ، أي رأينا الهلال ، وأهللنا شهر كذا إذا دخلنا فيه "[4] .

صوب الزجاج بناء الفعل في قولهم (أُهِلَّ الهلال) وجعل بناءه للمجهول ، ولم يجز بناءه للمعلوم ، وذلك بعد ما بين اشتقاق الهلال ومعناه ، ولم يحتج الزجاج لحكمه في التصويب والنقد .

وليس الزجاج أول من قال بذلك ، إنما سبقه الخليل ، وابن قتيبة بالقول في بناء الفعل (أُهِل) للمفعول ، قال الخليل : " يقال : أُهِل الهلالُ ولا يقال هَلَّ "[5] ، ويقول

---

(1) ينظر : صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية : 272–282 .

(2) ينظر : المصباح المنير : 449/1 (غ ض ي) .

(3) ينظر : القاموس المحيط : 649/1 (الغين ، غض) .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 259/1 .

(5) العين : 353/3 (الهاء مع اللام) .

ابن قتيبة : " وأُهِل الهلالُ واستهل "[1] ، فقد اختار الخليل بناء الفعل للمجهول ، ولم يجز بناءه للمعلوم ، أما ابن قتيبة فذكر صيغة البناء للمجهول واختارها دون ذكر البناء للمعلوم .

وعلى الرغم من أن الخليل وابن قتيبة قد سبقا الزجاج في تصويب القول في (أُهل الهلال) إلا أن اختيار الزجاج لذلك ورده بناء الفعل للمعلوم جاء في محله ؛ إذ وافقه جمع من العلماء ، فقد اختار بناءه للمجهول ابن سيده وذلك بقوله : " يُقال : أُهِل الهلال واستهل ، ولا يُقال أَهل ، ويقال أهللنا إذا دخلنا في الهلال "[2] والملاحظ من قول ابن سيده أنه متأثر بقول الزجاج ، إذ أورد ما نص عليه الزجاج في بناء الفعل (أهل) ، ولم يحتج هو الآخر على تصويبه في هذا الموضع .

وارتضى للزجاج تصويبه في هذا الموضع عدد غير قليل من العلماء ، ونقلوا ما صوَّبه في بناء الفعل (أهل) للمجهول ، وعدم جواز بنائه للمعلوم[3] ، ومن المحدثين من وصف ما صوّبه الزجاج بأنّه كلام العرب الفصحاء[4] .

ومن الغريب أن بعض العلماء المتأخرين ، ونخص منهم بالذكر محمد بن علان البكري (ت 1057هـ) قد أجاز بناء الفعل (أهل) للمفعول والفاعل[5] ، وتابعه في ذلك بعض المحدثين وعدَّ الصيغتين فصيحتين[6] وهذا قول فيه نظر : ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج ومن قبله الخليل وابن قتيبة ، ومن تابعهم من العلماء ، لأن (الهلال) في قولنا (أهل الهلال) في المعنى مفعول به ، لأنه لم يَهل بنفسه ، وإنما أهله الله بقدرته وعظمته ، فلا يكون فاعلاً ، وإنما رُفع لأن الفعلَ مبني للمجهول ، ولعل ذلك مقصد الزجاج في تصويبه ، والله أعلم .

---

(1) أدب الكاتب : 402 .

(2) المخصص : 211/5 ، العدد في اللغة : 68 .

(3) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : 629/1 ، الجامع لأحكام القرآن : 342/2 ، البحر المحيط : 230/2 ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 303/2 .

(4) ينظر : معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل : 72 .

(5) ينظر : إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل : 42 .

(6) ينظر : معجم الصواب اللغوي : 88/1 .

وصوّب الزجاج أيضًا دلالة اللفظ (هرف) وذلك بقوله : " ويقال : أبكر الرجلُ يبكرُ إبكاراً ، وبكَّر يُبكر تبكيراً ، في كل شيء يتقدم فيه ، وقولُ الناسِ فيما تقدم من الثمار (قد هَرف) خطأ ، إنما هي كلمة تبطئة ، وإنما تقول العرب في مثل ذلك : قد بكَّر ، ويسمى ما يكون منه الباكورة "[1] .

صوَّب الزجاج دلالة اللفظ (هرف) على التأخر ، وليست كما تستعمل لدى الناس بمعنى التقدم . والصواب عند الزجاج في ذلك (بكّر) ، إلا أنه لم يستدل على تلك الدلالة ، وهذا ما يؤخذ عليه في باب التصويب .

وعند تتبع هذه اللفظة (هرف) عند العلماء من أصحاب المعاجم وغيرهم ، تبين أنها تستعمل بمعنى التقدم ، والتأخر (التبطئة) .

فأجمع أصحاب المعاجم على أنها كلمة تقدم وتعجيل ، فذكر ابن فارس (ت 395هـ) : " ويقولون : هرفت النخلة ، إذا عجلت إتاها ، وما أرى هذه الكلمة عربية "[2] ، ويستوقفنا قول ابن فارس : " وما أرى هذه الكلمة عربية " ، فقد شكّك بعربية هذه اللفظة ، ومما يذكر أنّ لفظ (هرف) من الألفاظ الأكدية التي تداولها العراقيون القدماء في الشؤون الزراعية ، وقد جاء هذا اللفظ في النصوص الأكدية باسم (هربو) (Hurpu) ، وذلك في بعض الرسائل المتعلقة بالزراعة القديمة منها : (شيئم هربو تُم) ، أي : الشعير الهرفي[3] .

وتابع ابن فارس في ذلك الجوهري (ت 400هـ) إلا أنه أوردها بصيغة (أفعل) فقال : " أهرفت النخلة : أي عجلت إتاها "[4] .

وأنكر الفيروزآبادي على الجوهري هذه الصيغة (أهرف) ونقده بقوله : " ... وهرفوا إلى الصلاة : عجَّلوا . هذه الصواب ، وأهرف غلط من الجوهري "[5] .

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 409/1 .

(2) مقاييس اللغة : 48/6 (هرف) .

(3) ينظر : من تراثنا اللغوي القديم : 48 – 49 .

(4) تاج اللغة وصحاح العربية : 1442/4 (هرف) .

(5) القاموس المحيط : 862/1 (هرف) .

أما أصحاب كتب التصويب اللغوي ، فقد وافقوا الزجاج في أن معنى (هرف) للتبطئة ، والصواب في ذلك (بكَّر) .

يقول الحريري (ت 516هـ) : " ويقولون لما يتعجل من الزرع والثمار : هَرف ، وهي [من] ألفاظ الأنباط ومفاحش الأغلاط ، والصواب في ذلك أن يقال : بكر ، لأن العرب تقول لكل ما يتقدم على وقته : بكَّرَ ومنه الباكورة "[1] .

الملاحظ من قول الحريري أنه جعل استعمال (هرف) بمعنى التعجيل في الزرع والثمار من مفاحش الأغلاط ، ونسب اللفظ فيها إلى النبط ، ولعله يريد أنها ليست من الألفاظ العربية متابعاً بذلك ابن فارس ، ولكنه لم ينص على أنها كلمة تبطئة ، وإنما ذكر الصواب فيما يتعجل من الزرع والثمار أن يقال (بكَّر) .

وتابع الزجاج والحريري في ذلك الصفدي (ت 764هـ) فعد الصواب فيما يتقدم من الثمار والزرع أن يقال (بكَّر) ، أما (هرف) فهي عنده من مفاحش الأغلاط[2] ، متأثراً بقول الحريري .

ولعل الحكم بصحة ما صوَّبه الزجاج في معنى (هرف) بأنها للتبطئة يُعد أمراً عسيرًا ، إذ إنّ أصحاب المعاجم أجمعوا على خلاف ما أورده الزجاج ، ثم أنه لم يستشهد بشاهد على استعمال (هرف) للتبطئة ، الأمر الذي يدفعنا إلى أن نقف إلى جانب أصحاب المعاجم ؛ إذ إنهم أوردوا لذلك أمثلة من كلام العرب المنثور تدل على استعمال (هرف) بمعنى (عجَّل) .

ومما تقدّم تظهر مكانة الزجاج التصويبية من خلال معانيه الذي يعدُّ مصدرًا من مصادر التصويب اللغوي وذلك ؛ لِمَا يمتلكه الزجاج من عقلية فذّة في هذا الميدان .

ويظهر من منهج الزجاج في النقد اللغوي ومن خلال المعايير التي استند إليها في نقده ، ومن خلال أساليبه المتنوعة في النقد ، أنّه كان ناقدًا مميزًا ، فلم يُطلق أحكامه النقدية جريًا وراء هواه ، وإنّما اتّبع منهجًا علميًا واضحًا ودقيقًا ، والدليل على

---

(1) درة الغواص في أوهام الخواص : 178 .

(2) ينظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف : 530 .

أنّه ناقدٌ مميزٌ أنّ أحكامه النقدية ومعاييره كانت مسموعة عند العلماء ، فركنوا إليها في مواضع كثيرة .

ومن ذلك حكمه على قراءة أبي عمرو (أرْنا) بإسكان الراء[1] – بالقبح[2] – ، وقد تأثر الأزهري بذلك الحكم فرماها بالقبح أيضًا[3] .

ومن ذلك أيضًا ما نقده الزجاج في اختيار أبي عبيد للقراءة في قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [البقرة : 271] ، والذي اختار (نِعْما) بإسكان العين[4] وحجته في ذلك الاختيار ما رُوي عن النبي (ﷺ) قوله لابن العاص : (فنعما بالمال الصالح للرجل الصالح)[5] ، ونقدَهُ الزجاج على هذا الاختيار واحتجّ لذلك بقوله : " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ... لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين "[6] .

فركن أبو شامة المقدسي إلى حجة الزجاج في ذلك فقال : " صدق أبو إسحاق فكما قيل عمن روى قراءة الإسكان : إنّه سَمِعَ الإخفاء فلم يضبط ، كذلك القول في رواة الحديث بل أولى ؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروائق* على خلاف فصيح اللغة "[7] ، " والناقد المميّز هو الذي يُسمع كلامه ، ويُركن إلى حكمه "[8] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الزجاج استعمل مصطلحًا نقديًا قد يكون أول من أطلقه وهو مصطلح (جيّد جدًّا) ، وذلك في قوله : " وقال ابن مسعود والحسن وقتادة : إنّ ورودها ليس دخولها ، وحجتهم في ذلك جيدة جدًّا من جهات "[9] .

---

(1) ينظر : السبعة في القراءات : 170 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 80/1 .

(3) ينظر : معاني القراءات : 79/1 .

(4) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد : 94/1 .

(5) ينظر : مسند أحمد : 197/4 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 354/1 .

* الروائق هو ما حسن من الوصائف والوصفاء ، ينظر : تهذيب اللغة (روق) : 318/9 .

(7) إبراز المعاني : 375 .

(8) التفكير النقدي عند العرب : 26 .

(9) معاني القرآن وإعرابه : 341/3 .

وعلى الرغم من تميّزه في النقد وما امتلكه من علم ومعرفة بأسرار العربية فإنّ هناك بعض المؤاخذات المنهجية التي وقع فيها في أثناء نقده لمذاهب العلماء ، ولا ضيرَ في ذلك فالكمال لله وحدَهُ ، ومن تلك المؤاخذات :

1 -عدم دقته في نسبة القراءات القرآنية التي نقدها ، فقد نسب قراءات إلى قُراء مشهورين وردّها ، وأجمع العلماء على خلاف ما نسبه ، وسيتضح ذلك عند نقده لأبي عمرو بن العلاء ، وحمزة الكوفي .

2 -عدم تعليل الأحكام النقدية ، فقد كان الزجاج يحكم على بعض مسائل اللغة بالجودة والرداءة ، ويكتفي بذلك من دون تعليل الحكم النقدي ، وسنبيّن ذلك في موضعه .

3 -إهمال نسبة الأقوال والقراءات واللغات إلى أصحابها في أغلب الأحيان ، وإن كانت هذه طريقة العلماء القدامى في مناقشة آراء من سبقهم ، فتارةً ينسبون الرأي إلى صاحبه ، وأخرى يكتفون بعبارات مثل : (قال بعضهم) ، أو (قالوا) ، أو (قيل) ، فلعلّ الزجاج كان متأثرًا بمن سبقه في هذه الطريقة .

ABSTRACT

Literature Criticism means distinguish between good from bad speaking .

Many kinds of critique begin to appear after many of people begin to enter the Islamic region specially those who aren't from Arab people this led to mixture between the society, as a result of this mixture between the society a new kind of critique begin to appear specially those who don't understand the Arabic language, this made the scientists made several of publications to safe the Holy Koran from changes.

We chose this study in this kind of critique (meaning and state of Holy Koran) to Al-Zajaj as attempt to notice this kind of critique and for this book importance between the researchers and the scientists. We divided this research into six chapters were preceded by introduction and ended with conclusion, also we showed the results which and finally list of the references which the researcher used in his study. In the introduction we showed the reasons for choosing of the subject, and some of the important points which are related to the subject .

The thesis is divided into five chapters :

In the first chapter we explain Al-Zajaj curriculum in critique which is divided into two parts , the first part dealt with criteria in the critique and the second part dealt with style in critique, while the second chapter dealt with AL- Koran reading critique also is divided into two parts. The third part